توجيهات لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

غادي آيزنكوت
غابي سيبوني

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

نبذة مختصرة

منذ تأسيسها، واجهت دولة إسرائيل العديد من التحديات الأمنية المعقدة التي تطلبت من قادة البلاد صياغة مبادئ أساسية للأمن القومي وردود فعل وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي التي تم تحديدها للمرة الأولى من قبل القائد المؤسس لدولة إسرائيل ديفيد بن غوريون. وقد صمدت شرعيتها أمام اختبار الزمن، بينما تم تكييف ردود فعل محددة وتعديلها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لإسرائيل.

وبالنسبة لإسرائيل، ينبع التحوّل الرئيسي في التحديات الأمنية من تطلعات إيران إلى الهيمنة على المنطقة، وقدرتها العسكرية النووية، ومجال نفوذها المتواصل عبر العراق واليمن وسوريا ولبنان وقطاع غزة. وفي الوقت نفسه، تواجه إسرائيل تغييرات اجتماعية داخلية. فإلى جانب النمو السكاني والقوة الاقتصادية والقدرات العلمية والتكنولوجية في البلاد، تطورت تصدّعات مقلقة في المجتمع الإسرائيلي.

وتعكس قيم أمة ما خصائصها على مستوى عميق، فتصبح نوعاً من التصريح الأساسي الذي يعبّر عن هوية الأمة ورؤيتها وسبب وجودها. وتُعد بمثابة الأرضية المشتركة الأوسع والثابتة لجميع السكان. ومنها تنبع المصالح الوطنية الحيوية لإسرائيل ومصالحها الأمنية الحيوية. وتتمثل المصالح الأمنية العليا لدولة إسرائيل في الحفاظ على سيادتها، وحماية أصولها الأساسية، وضمان سلامة سكانها.

وتُعتبر الجغرافيا عاملاً مهيمناً في الأمن القومي الإسرائيلي. فمعظم سكان إسرائيل وبنيتها التحتية الحيوية يتركزون ضمن القسم الضيق من السهل الساحلي. وهذا الجزء، الذي يُعتبر الأكثر أهمية من أراضي البلاد، معرّض لتهديد دائم بسبب أنواع مختلفة من صواريخ أرض- أرض القادرة على تعطيل الحياة اليومية بشكل كبير، وإلحاق أضرار بالمنشآت والأصول الحيوية في المنطقة، وإعاقة تعبئة الوحدات الاحتياطية وعرقلة تحركات القوات من مختلف المناطق وإليها.

ويولي المجتمع الدولي أهمية كبيرة للبيئة الإستراتيجية لإسرائيل، ويتركّز هذا الاهتمام على 5 قضايا بشكل رئيسي:

- **الطاقة**. يُعد الشرق الأوسط مركزاً لإنتاج الطاقة وصادراتها، وهو عامل مهم في سوق الطاقة العالمي.
- **طرق التجارة.** يُعد أمن العديد من طرق التجارة التي تتقاطع في الشرق الأوسط أمراً مهماً للاقتصاد العالمي.
- **تصدير انعدام الاستقرار**. من الهجرة إلى الإرهاب وصولاً إلى انتشار الإيديولوجيات المتطرفة، يواجه العالم صعوبات لمنع انتقال الظواهر السلبية التي قد تؤثّر على أوروبا وعلى الساحة الدولية بأكملها.
- **شعور بالقيم المشتركة**. يُعتبر ارتكاز إسرائيل على المثل الديمقراطية الغربية أساس هذا الاهتمام.
- **الأماكن المقدسة.** تشمل أرض إسرائيل أماكن مقدسة للعديد من الديانات، بما فيها مواقع تعد أساسية للديانات السماوية الثلاث - اليهودية والمسيحية والإسلام.

وفي الوقت نفسه، تُعتبر الساحة الدولية أرضاً خصبة للكيانات العدائية لكي تحرّض على المشاعر المعادية لإسرائيل، وتنكر شرعيتها في الوجود كدولة قومية للشعب اليهودي وتقود مسار زوالها. وفيما يتعلق بالساحة الإقليمية، فإن إسرائيل هي حالة شاذة في منطقة معادية في الغالب. فهي تختلف عن جيرانها ثقافياً واقتصادياً ولها نوع مختلف تماماً من الحكومة. وتفاقمت حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها المنطقة لسنوات عديدة منذ بداية "الربيع العربي"، الذي قوّضت أحداثه النظام الإقليمي المرتكز على الدولة واستبدلته فعلياً بالصدام الديني الشيعي - السني التاريخي. إلى جانب ذلك، تنطوي العديد من جوانب المشهد الاستراتيجي الداخلي لإسرائيل على أبعاد ذات صلة بالأمن القومي، بما في ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

واليوم تجد إسرائيل نفسها تبحر في مشهد من التهديدات المتغيرة. فالتحوّل المميّز البارز هو أن خصمها الرئيسي لم يعد تحالفاً من الدول العربية مصمماً على تدمير إسرائيل من خلال مناورات برية واسعة النطاق. بل يشمل خصومها اليوم منظمات غير حكومية تنتهج استراتيجية قائمة على هجمات وتوغلات محدودة في الأراضي الإسرائيلية. وفي حين أن الهدف الأسمى لهؤلاء الأعداء يبقى على ما هو عليه - مما يسبب في انهيار دولة إسرائيل وبالتالي القضاء عليها ككيان سياسي - إلا أنّ طريقة عملهم قد تغيّرت بشكل جذري. وأصبحت تجمع الآن بين مجهوديْن - جسدي ومعرفي. ويقوم الجهد المعرفي على ممارسة ضغط متواصل على المجتمع الإسرائيلي وعلى مكانة إسرائيل في المجتمع الدولي.

ويمكن تقسيم طبيعة التهديدات الخارجية المحيطة بدولة إسرائيل إلى الفئات التالية: **تهديدات تقليدية** من جيوش نظامية أو منظمات غير حكومية تعمل كجيوش نظامية. **تهديدات غير تقليدية** تقوم بشكل أساسي على جهود لاكتساب قدرات نووية عسكرية. **تهديدات تقليدية فرعية** تشمل حرب العصابات والإرهاب من جهات فاعلة داخل إسرائيل وخارجها على السواء. **تهديدات مرتبطة بالفضاء الإلكتروني والمعلوماتي**. وإلى جانب ذلك، ثمة **تحديات وتهديدات داخلية** لإسرائيل تركّز على ضرب وحدة شرائحها السكانية، وتقويض الإيمان بعدالة القضية الصهيونية، وإضعاف الشرعية الداخلية للخطوات التي تتخذها إسرائيل.

ولمواجهة هذه التحديات، على إسرائيل التصرف وفقاً لمبادئ الأمن القومي ذات الأبعاد العسكرية والمجتمعية على حد سواء. وتتمثل المبادئ العسكرية بما يلي: تصرف دولة إسرائيل مستقبلاً وبشكل عام وفقاً لـ **استراتيجية دفاعية** تهدف إلى ضمان وجودها، ودرء التهديدات وإرجائها لضمان فترات طويلة من الهدوء، بالتزامن مع **جهود عسكرية وسياسية استباقية**. إنه مبدأ أساسي للأمن القومي يجسّد رغبة إسرائيل في عدم خوض معارك وتأجيل الصراعات بقدر المستطاع. **الجودة على الكمية.** إسرائيل بطبيعتها في وضع غير مؤات مقارنة بأعدائها. لذلك يجب أن تعوّض ذلك بتفوقها النوعي. **نقل المعركة إلى أراضي العدو** والسعي لتحقيق النصر في الحرب. **تقليص مدة القتال**. يشمل ذلك الحاجة إلى الحدّ من الضرر الذي يلحق بالشعب وبالبنية التحتية للبلاد نتيجة للقتال، وتحقيق أهداف المعركة في أقصر وقت ممكن. **حدود قابلة للدفاع عنها.** تعزّز خريطة التهديدات التي تواجه إسرائيل أهمية الأرض لتحقيق الدفاع عن الوطن. ويتطلب مبدأ أساسي في هذا السياق تمكُّن إسرائيل في ظل أي ترتيب من الاعتماد على سيطرتها الأمنية المستقلة بالكامل، بما في ذلك في غور الأردن. **رعاية روح القتال**. تُعتبر الروح القتالية للأمة والإيمان بعدالة قضيتها مكوناً أساسياً لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي.

أما المبادئ الأمنية المجتمعية فهي كما يلي: **جيش الشعب.** يمثّل الجيش، شأنه شأن الاحتياطي، عنصراً جامعاً و"بوتقة" إسرائيل استناداً إلى خصائص وسِمات دولة محاربة. وفي إطار هذا النموذج، يستدعي الجيش النظامي قوته الضاربة من السكان المدنيين- أي الاحتياطي. وستعزّز دولة إسرائيل جميع إمكانيات التجنيد الوطنية إلى أقصى حدّ من أجل تسخيرها لخدمة "جيش الدفاع الإسرائيلي". **خدمة وطنية شاملة.** يتمتع

"جيش الدفاع الإسرائيلي" بالحق الأول في اختيار من سيتمّ إدراجهم في صفوفه وفقاً لـ "ملخص المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي" بناءً على احتياجات الجيش؛ ويجب تجنيد كافة شرائح السكان - بمن فيهم الجماعات المتدينة المتطرفة والعرب - في الخدمة المدنية.

ويُعتبر مبدأ تحقيق حرية العمليات والحفاظ عليها أساسياً لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف بنجاح. ويرتبط هذا المبدأ ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى المرونة المتعلقة بأدوات القوة واستخدامها المستنير. كما أن مبدأ الاعتماد على الذات أساسي لحرية العمليات ويعكس رغبة مستمرة في زيادة قوة إسرائيل في مجموعة واسعة من المجالات، وخاصة في مجال الأمن، لضمان قدرتها على الدفاع عن مصالحها الحيوية دون مساعدة من قوات أجنبية أو موافقة من دول أجنبية.

وتقوم استراتيجية الأمن القومي على مفهوم "الجدار الحديدي" لزئيف جابوتينسكي. وبعبارة أخرى، لا يمكن تحقيق السلام إلا بعد أن يدرك أعداء إسرائيل أنّ مساعيهم غير فعالة وتؤدي إلى زيادة معاناتهم الخاصة. ويجب أن يكونوا مقتنعين بأن بإمكانهم تحقيق الكثير من خلال الحوار وليس العنف. ويعتمد مكوّن آخر على الأفكار التي نشأت مع ديفيد بن غوريون فيما يتعلق بالعلاقات الداخلية بين المجتمع والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والقوة العسكرية والمكانة الدولية والسياسة الخارجية.

وستفضل إسرائيل دائماً اللجوء إلى الأدوات السياسية وليس العسكرية، لكن يجب على الدولة الاستعداد لواقع إمكانية فرض الحرب عليها لمواجهة المخاطر التي تهدّد مصالحها الأمنية القومية الحيوية. لذلك، في غياب أي وسائل سياسية للحدّ من التهديدات، ستلجأ دولة إسرائيل إلى استعمال القوة على يد "جيش الدفاع الإسرائيلي" والمنظمات الأمنية الأخرى.

من جهتها، ستعمل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشكل متواصل للدفاع عن الدولة خلال فترات الهدوء والطوارئ والحروب. وللقيام بذلك، سوف تشارك في ثلاثة مساع رئيسية: **الاستعداد للحرب من خلال تعزيز القوة من كل نوع.** بعد ذلك ستقوم **بتطوير "حملة بين الحروب" وتشريعها** ("مابام"، كما هو معروف في اختصارها العبري). ويشكّل ذلك أحد التغييرات الأساسية في طريقة عمل دولة إسرائيل المتعلقة بالأمن. فهي لم تعد تستلزم الاستعداد للحرب فحسب، بل العمل أيضاً على اتخاذ تدابير هجومية استباقية تعتمد على معلومات استخباراتية عالية الجودة. **شنّ الحرب.** يجب أن يكون "جيش الدفاع الإسرائيلي" في حالة استعداد عالية وفورية من أجل استخدام القوة ضد مجموعة من التهديدات للدفاع عن سيادة إسرائيل وشعبها وسكانها؛ ووضع حدّ للتهديد؛ وتحقيق النصر على الأعداء.

ويقترح هذا النص تحديثاً للمصطلحات الأساسية التقليدية للأمن القومي الإسرائيلي على النحو التالي: **الردع** الذي ينطوي على ثني أعداء الأمة عن التصرّف ضدها بناءً على تعزيز القوة العسكرية والأمنية والاستعداد والرغبة في مواجهة نية العدو في انتهاك سيادة المواطنين وحياتهم اليومية وأمنهم. **التفوّق الاستخباراتي** الذي يُمْكن أن يوفّر تحذيراً مبكراً لإحباط بشكل استباقي نية العدو لإلحاق الضرر بالدولة، مما يوفّر وقتاً كافياً للردّ. **الدفاع** بجميع أبعاده مع التركيز على الأرض، حيث لا يمكن لإسرائيل التساهل مع الإضرار بسيادتها على المدى الطويل. **النصر**، الذي يتمّ بلوغه عندما يحقق "جيش الدفاع الإسرائيلي" الأهداف المحددة من الحكومة في أقصر الأطر الزمنية وبأقل الأثمان الممكنة، وعندما تستوعب قيادة العدو واقع أن استمرار المواجهة لن تساهم في عجزها عن تحقيق أي أهداف فحسب، بل ستؤدي بيقين مطلق إلى خسارة أصولها الرئيسية، لدرجة أنها تهدّد بقاء القيادة السياسية والشخصية الخاصة بها.

كما سيتمّ تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي بوسائل أخرى، من بينها **علاقتها السياسية -الاستراتيجية المميزة مع الولايات المتحدة.** ويُعتبر ذلك أحد أركان المساعي الإسرائيلية الإجمالية لتحقيق الأمن القومي بالوسائل السياسية. وتتطلب **مكافحة جهود نزع الشرعية**، على وجه الخصوص، استراتيجية شاملة وتعاوناً مع أطراف في المجتمع الدولي وفي الشتات اليهودي. وسيستهدف **الأمن القومي من خلال الوسائل الاقتصادية** تطوير المجتمع والتعليم والثقافة من أجل تعزيز الصهيونية وتعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن من خلال الابتكار التكنولوجي. وهذا بدوره سيساعد في الحفاظ على المصالح والشراكات المتبادلة مع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي.

ويهدف المكوّن الاجتماعي للأمن القومي إلى توفير الأساس الاقتصادي المشترك القائم على القيم والأخلاق لاستخدام القوة. ويكتسي هذا الجهد أهمية أيضاً لتعزيز الشرعية الداخلية لجميع الجهود الأخرى للأمن القومي. فضلاً عن ذلك، على إسرائيل تعزيز روابطها مع يهود الشتات. فدور إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي كان ولا يزال يعتمد دائماً على العلاقة والدعم المتبادلين بين الدولة ويهود الشتات. ويُعتبر هذا الرابط ركيزة للأمن القومي الإسرائيلي وينعكس في قيمها الوطنية وسبب وجودها.

إن علاقة إسرائيل المميزة مع الولايات المتحدة هي أمر محوري للأمن القومي الإسرائيلي على عدة مستويات. وتُعد هذه الشراكة ضرورية لتنسيق الاستراتيجية على المستوى الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالمسائل الدبلوماسية والاقتصادية الواردة في "المبادئ التوجيهية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي". إن توفير المساعدات العسكرية الأمريكية، على النحو المحدد في مذكرة التفاهم الأمريكية-الإسرائيلية، والالتزام الأمريكي العميق بالحفاظ على الميزة النوعية لإسرائيل، هما حجر الزاوية للأمن القومي الإسرائيلي.

وفي حين يتعيّن على إسرائيل العمل دائماً على تعزيز قوة ردعها وتثبيت معاهدات السلام التي وقعتها مع الدول المجاورة، إلا أن استراتيجيتها الأمنية يجب أن تقوم على الافتراض الدائم باحتمال انهيار قوة الردع التي تتمتع بها الدولة ومعاهدات السلام التي أبرمتها. لذلك، لا يزال القول المأثور اللاتيني "إذا أردت السلام، استعدّ للحرب" قائماً. [وبالتالي]، يجب على إسرائيل الحفاظ على هوامش أمنية واسعة واستعداد مستمر لأي تصعيد محتمل خلال فترة زمنية قصيرة، للوفاء بمسؤوليتها المتمثلة بالدفاع عن الدولة وضمان وجودها والانتصار في كل حرب.

وأخيراً، يسعى هذا المستند إلى تقديم مقاربة أساسية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجية كبرى لتعزيز الأمة وتطوّرها ووجودها كدولة نموذجية عادلة. ويأمل الكاتبان في أن يؤدي ذلك إلى قيام حوار بشأن تبني استراتيجية رسمية للأمن [القومي]، بما في ذلك المكونات السرية المتعلقة بجوهر قوة إسرائيل. وبذلك يمكن لهذا المستند أن يكون مصدر إلهام للقادة المسؤولين عن المؤسسات الأمنية والتعليمية والاقتصادية والتكنولوجية في البلاد وأن يكون بمثابة بوصلة من أجل تعزيز مكانة إسرائيل كملاذ وطني قوي وآمن.

جدول المحتويات

شكر وتقدير.....**8**

تمهيد.....**9**

1. **المقدمة**.....**11**

وثائق تأسيسية.....**12**

مؤسسة الأمن القومي.....**13**

2. **القيم والمصالح**.....**14**

القيم الوطنية.....**14**

المصالح الوطنية الحيوية.....**14**

المصالح الأمنية الحيوية.....**15**

3. **البيئة الجغرافية**.....**18**

المجال الجغرافي.....**18**

المجال الاستراتيجي.....**18**

الساحة الدولية.....**19**

الساحة الإقليمية.....**20**

الساحة المحلية.....**21**

4. **تهديدات الأمن القومي والتحديات**.....**23**

عوامل التهديد والتحديات الأخرى أمام الأمن القومي.....**24**

التهديدات الخارجية.....**24**

التحديات والتهديدات الداخلية.....**25**

المخاطر.....**25**

تداعيات التهديدات وانعكاسات الموقع الجيوستراتيجي لإسرائيل.....**25**

التهديد المرجعي والسيناريو المرجعي.....**27**

5. **تعزيز الأمن القومي**.....**28**

مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي.....**28**

الحفاظ على هوامش أمنية.....**29**

حرية العمليات السياسية والعسكرية.....**30**

6. **الاستجابات للتهديدات**.....**31**

جهود الأمن القومي.....**32**

الأمن القومي من خلال استخدام القوة.....**32**

الأمن القومي من خلال الوسائل السياسية.....**38**

الأمن القومي من خلال الوسائل الاقتصادية.....**39**

الأمن القومي من خلال الجهود الاجتماعية..... **40**
الأمن القومي من خلال القطاع المدني..... **41**
الأمن القومي من خلال البنية الأساسية المادية..... **42**
جوانب أخرى من الرد على التهديدات..... **42**
7. الخاتمة..... **44**

الملاحق..... **46**

الملحق (أ). مفاهيم ومصطلحات الأمن القومي..... **46**

الملحق (ب). معايير تحليل الأمن القومي..... **48**

الملحق (ج). رسوم بيانية..... **50**

الكاتبان..... **54**

شكر وتقدير

نودّ أن نشكر "معهد واشنطن" الذي وفّر لنا المنصة لإجراء الأبحاث اللازمة وإعداد هذا المستند. ونخصّ بالشكر المدير التنفيذي للمعهد، روبرت ساتلوف، الذي أمدّنا بدعمه المتواصل وملاحظاته البنّاءة، وكذلك مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية مايكل آيزنشتات على ملاحظاته المفيدة والمركزة. ونودّ أيضاً أن نشكر جيسون وارشوف على عملية التحرير المتميزة.

نتوجّه بشكر خاص إلى السيد جلعاد كابيلو من المعهد، الذي ساعدنا طوال فترة العمل وزودنا بأفكار ومساهمات قيّمة.

نود أن نشكر أيضاً معهد "دراسات الأمن القومي"، وبوجه خاص مديره اللواء (المتقاعد) عاموس يادلين، على الدعم الذي قدمه لهذا العمل وعلى التعليقات المفيدة التي أحاطنا بها، بالإضافة إلى الدكتورة عنات كورز التي قدّمت لنا ملاحظات فطنة ومفيدة.

أخيراً، نقدّم شكراً خاصاً للعقيد (المتقاعد) يوفال بازاك على مساهمته الفريدة في إعداد منهجية هذا العمل ومحتواه.

تمهيد

منذ تأسيسها، واجهت دولة إسرائيل العديد من التحديات الأمنية المعقدة التي تطلبت من قادة البلاد التعبير عن المبادئ الأساسية للأمن القومي وصياغة ردود وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي التي تم تحديدها للمرة الأولى من قبل القائد المؤسس لدولة إسرائيل ديفيد بن غوريون. وقد صمدت شرعيتها أمام اختبار الزمن، في حين تم تكييف ردود محددة وتعديلها لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لإسرائيل.
عند بدايتها، حاولت الحركة الصهيونية بناء رؤيتها لوطن يهودي على التعاون بين اليهود والعرب وعلى جهود حثيثة هدفت إلى تطوير الوطن اليهودي لصالح جميع سكانه. غير أن سلسلة من الأحداث العنيفة التي وقعت بين عامي 1921 و 1929، والتي تعرض خلالها مستوطنون يهود لهجوم من قبل مثيري الشغب العرب، أوضحت للقادة الصهاينة في تلك الحقبة أن تطوير الوطن القومي اليهودي في أرض إسرائيل لا يمكن أن يحدث إلا في ظل مظلة أمنية تستند إلى القدرات الذاتية للمستوطنين. وقد دفع إدراك هذا الواقع، الذي حظي بقبول متزايد خلال ثلاثينيات القرن الماضي، إلى اعتماد بن غوريون من الناحية العملية - وإن لم يكن أبداً من الناحية النظرية - مبدأ "الجدار الحديدي" الذي صاغه الزعيم الصهيوني التنقيحي زيئيف جابوتينسكي:

> ما هو مستحيل هو اتفاق طوعي. فطالما شعر العرب بأنه ليس هناك بصيص أمل في التخلص منا، فإنهم سيرفضون التخلي عن هذا الأمل سواء مقابل كلمات طيبة أو لقاء توفير مصادر رزق أساسية لهم، لأنهم ليسوا رعاعاً بل شعباً نابضاً بالحياة. ولا يتنازل شعب نابض بالحياة في أمور ذات طبيعة حيوية كهذه، إلا عندما يفقد الأمل بالتخلص منا لأنه عاجز عن اختراق الجدار الحديدي. وحتى ذلك الحين، لن يتخلوا عن قادتهم المتطرفين الذين يتمسكون بشعار "أبداً!" ("أي [لا سلام] قط [مع دولة اليهود]!") وستنتقل القيادة إلى الجماعات المعتدلة، التي ستقترح علينا ضرورة اتفاق الطرفين على تنازلات متبادلة. ثم قد نتوقع منها مناقشة مسائل عملية بصراحة.
> وعندما يحصل ذلك، أنا على قناعة بأننا نحن اليهود سوف نكون مستعدين لمنحهم ضمانات مُرْضية، لكي يتمكن الشعبان من العيش معاً بسلام، كجارين تجمعهما علاقة طيبة.
> لكن السبيل الوحيد للتوصل إلى مثل هذا الاتفاق هو عبر الجدار الحديدي، والذي يعني [حشد] قوة كبيرة في فلسطين لا تكون عرضة لأي ضغوط عربية. بعبارة أخرى، إن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى اتفاق في المستقبل هي التخلي عن أي فكرة للسعي إلى التوصل إلى اتفاق في الوقت الحالي.

وقد ترجم بن غوريون مبدأ الجدار الحديدي لجابوتينسكي إلى أحد الأسس الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي: ففي حين أنه من المستحيل تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بالقوة، إلا أن استخدام القوة ضرورياً لوجود دولة إسرائيل.
وقد أثبتت استراتيجية الأمن القومي التي وضعها بن غوريون فعاليتها حتى اندلاع حرب "تشرين الأول/أكتوبر" [حرب "يوم الغفران"] عام 1973. ولم تتمكن الدول العربية من كسر الجدار الحديدي بالقوة العسكرية، واضطرت بالتالي إلى تعديل مقاربتها إزاء الصراع مع إسرائيل. وقد حملت السنوات الخمس والعشرين اللاحقة تغييرات جذرية، محدثةً تحوّلات رئيسية في البيئة الاستراتيجية لإسرائيل: تمّ توقيع معاهدتي سلام مع مصر

والأردن؛ وتصدرت القضية الفلسطينية الأجندة السياسية والأمنية المحلية والدولية على السواء؛ وانهار الاتحاد السوفيتي، وتم إعادة تشكيل كل من النظام العالمي والسياسة في المنطقة. بالإضافة إلى هذه التطورات، اجتاحت دول المنطقة موجة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية المعروفة مجتمعة باسم "الربيع العربي"، في أواخر عام 2010.

وبالنسبة لإسرائيل، ينبع التحوّل الرئيسي في التحديات الأمنية من تطلعات إيران للهيمنة الإقليمية، كما تجلّى من خلال الجهود التي بذلتها طهران لتحقيق قدرة عسكرية نووية وتطوير مجال نفوذ إقليمي واسع النطاق عبر العراق وسوريا واليمن ولبنان وقطاع غزة. وبموازاة هذه الجهود، يبرز تطوير قدرات صاروخية أكثر قوة ودقة. فقد كان النفوذ المتزايد لإيران في المنطقة في أعقاب سقوط صدام حسين في العراق عام 2003 بمثابة حافز للجهاد الشيعي، والذي بدوره يساعد إيران في مساعيها للهيمنة [الإقليمية]. وتمثلت قضية عميقة ثانية بالجمود الطويل مع الفلسطينيين، الذي يخلق عدداً من التحديات، وأهمها الأثر طويل المدى على هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، تواجه إسرائيل تغييرات اجتماعية داخلية. فإلى جانب النمو السكاني والقوة الاقتصادية والقدرات العلمية والتكنولوجية في البلاد، تطورت تصدّعات مقلقة في المجتمع الإسرائيلي. وأدت هذه الانقسامات وانحلال التضامن الوطني إلى تكثيف الفجوات الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، والفجوات في الهوية بين اليهود الشرقيين [المزراحيين]، والأشكناز، والمهاجرين الأثيوبيين، فضلاً عن الانقسامات بين الجماعات الدينية والعلمانية. ونتيجةً لذلك، عانى الخطاب السياسي المثمر حيث أصبح الناس في عزلة نسبية يصونون قيم الجماعات الفرعية التي ينتمون إليها بدلاً من قيم الدولة ككل. كما قد تؤثر هذه الظواهر على دوافع الأفراد للخدمة في "جيش الدفاع الإسرائيلي" واستعدادهم لتحمل العبء الوطني. ويتطلب تعزيز العقلية الوقائية الوطنية معالجة هذه التحديات.

لذلك، يجب أن تحقق استراتيجية الأمن القومي التوازن الصحيح بين الأهداف الوطنية، والقدرة على التحمل والبقاء، والموارد المخصصة للحفاظ على تلك القدرة. علاوةً على ذلك، يتطلب الرابط بين الأهداف الاستراتيجية والتماسك والدافع الاجتماعيين المهم لتحقيق هذه القدرة على التحمل، مراقبة عن كثب من قبل أولئك الذين يصوغون استراتيجية الأمن. يجب أن يكونوا واعين للنقاط الأساسية، وتحديد سبل لمعالجتها. وستشكّل مناقشة الحدود الآمنة والقابلة للدفاع بالضرورة جزءاً من هذا النقاش، نظراً لخطر الحرب من زوايا متعددة، وكذلك إمكانية تغيير الحدود الإقليمية والمخاطر المرتبطة بها.

لقد كان جوهر استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي ولا يزال ضمن اختصاص القيادة السياسية. وتتطلب هذه الاستراتيجية نظرة وطنية شاملة وتحديد جميع التحديات الحالية والمستقبلية والردود المناسبة لها. ولكن قبل كل شيء، تستلزم قراراً بين التوترات والأهداف المتضاربة. ويحلل هذا المستند التحديات الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي في المستقبل المنظور ويُمثل الأساس لتطوير سياسة أمنية واستراتيجية أمنية شاملة من قبل الحكومة القائمة في السلطة. وقد صُمّم هذا المستند للمساعدة في توجيه المنظمات الأمنية المختلفة خلال تطويرها لاستراتيجياتها التنظيمية، وخاصة العسكرية منها (استراتيجية "جيش الدفاع الإسرائيلي").

وبالمثل قُصد بهذا المستند بأن يُستخدم من قبل قادة الأمة وصناع السياسة في البلاد لتحديد الكيفية التي تواجه بموجبها المؤسسة الأمنية التحديات الواردة هنا.

1
المقدمة

يشير الأمن القومي إلى قدرة أمة ما على مواجهة التهديدات التي تواجه وجودها ومصالحها بفعالية في جميع الظروف المحتملة. علاوة على ذلك، يشمل الجهد الوطني الشامل الذي توجهه الحكومة لخلق وضع مرضٍ لتحقيق هذه الغاية.

ويعتمد تحقيق الأمن القومي على وجود استراتيجية وطنية تشمل بشكل مثالي - إن لم يكن بالحد الأقصى الممكن - استراتيجيات فرعية سياسية وعسكرية واقتصادية ومعرفية، فضلاً عن تلك المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والديموغرافية وغيرها من القضايا المختلفة. وتقع مسؤولية مصفوفة الكيانات التي تشكل استراتيجية الأمن القومي، في هذا البحث بالتحديد، على عاتق الحكومة الإسرائيلية.

وتعكس استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي المكونات الرئيسية للأنشطة الأمنية للدولة وتُحدد الأهداف والمصالح ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، تعالج مجموعة من التهديدات المحتملة المنفصلة، وتوضح أهدافاً لصراعات محددة وتضع مبادئ توجيهية لاعتماد هذه الأهداف في مواجهة معينة.

وتنبع نقاط القوة الأمنية لإسرائيل من عدة مصادر:

- الوضع الجيوستراتيجي (الأكثر أهمية من بين هذه المصادر)
- حرية القرار والتحرك على أساس الاعتبارات الأمنية والعسكرية فيما يتعلق بأي تهديد أو خطر، سواء كان قائماً أو محتملاً
- الموارد الوطنية لدعم القدرات الأمنية والعسكرية
- نقاط القوة الاجتماعية والاقتصادية لدعم الاحتياجات الأمنية
- القدرة على التحمل والصمود والالتزام خلال ظروف الحرب الصعبة

وتدمج نقاط القوة الأمنية الشاملة لأي دولة هذه المكونات المختلفة، مما يوضح سبب اعتماد تطوير القوة الوطنية على ترابطها الوثيق وتزامنها. لذلك يجب أن تركز استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي على المجالات التالية:

- تحديد **المصالح الوطنية والأمنية** التي يعتبر الحفاظ عليها أساسياً لوجود دولة إسرائيل وطابعها وقيمها
- تحديد **احتياجات الأمن القومي** على المدى الطويل
- تحديد **أهداف الأمن القومي** كمشتقات للمصالح المحددة
- بناء **القوة الوطنية** والحفاظ عليها والتي تتيح لإسرائيل أن تواجه بشكل مستقل كافة أنواع المخاطر التي تهدد أمنها القومي من أي نوع أو نطاق (سياسي، عسكري، اقتصادي، ديموغرافي، اجتماعي)
- بناء **القوة العسكرية** والحفاظ عليها، وبالتالي توفير القدرة على الدفاع عن وجود إسرائيل وسلامة أراضيها، وتوفير الأمن لسكانها، ومنع الأخطار العسكرية التي تهدد تطوّر إسرائيل وحقوقها السيادية
- بناء وصيانة **بنية تحتية اقتصادية واجتماعية وسياسية وديمغرافية** تكون قادرة على ضمان المصالح الوطنية والأمنية الهامة لعدة سنوات قادمة

وثائق تأسيسية

تتواجد الآليات التنظيمية الرئيسية الخاصة بالأمن القومي لإسرائيل في وثائقها التأسيسية. وتشمل هذه الاتفاقيات الرئيسية، والمفاهيم الأساسية، والمقاربة العامة لتحقيق الأمن القومي. وعلى مستوى الاستراتيجية الشاملة، تتم صياغة الوثائق التأسيسية من قبل النخب السياسية وهي مرتبطة بالأهداف والمصالح الوطنية الأساسية للدولة. وعلى هذا النحو، فهي تعكس الاتفاقيات الأساسية للأمن القومي.
ومن العُرف تصنيف وثائق الأمن القومي إلى ثلاثة أنواع:

- **عقيدة الأمن القومي**. تشير إلى المبادئ والقواعد الجوهرية النابعة من الوضع الأساسي للدولة، واحتياجاتها الأولية، وقيمها الراسخة. وتكتسي هذه المبادئ أهمية بسبب ثباتها النسبي على مر الزمن وتؤثر إلى حدّ كبير على صياغة استراتيجية الأمن القومي.
- **استراتيجية الأمن القومي.** تشير إلى وجهة نظر الحكومة الحالية بشأن الأمن القومي. وتحدد نطاق الافتراضات التي تنفَذ على أساسها العمليات الأساسية والتوافقية حول الأمن القومي. وعند تحديد استراتيجيتها للأمن القومي، يتعين عل الحكومة بناء وجهة نظر طويلة الأمد تقوم على المصالح الوطنية الأساسية لإسرائيل.
- **سياسة الأمن القومي.** تشير إلى الطريقة التي يتمّ فيها تنفيذ استراتيجية الأمن القومي للحكومة الحالية. وتحدد سياسة الأمن القومي الأولويات والأجندة لتنفيذ الخطوات الملموسة اللازمة لتوفير الأمن لسكان الدولة.

وبالتالي، يتكوّن الأمن القومي من مجموعة من العناصر التي تتجاوز الجانب العسكري البحت. ويتناول المكونات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وغيرها من المكونات التي تشكّل معاً الأساس الذي يقوم عليه أمن الدولة والشعب.
يجب على استراتيجية الأمن القومي أن توضح الخطة الكبرى لتحقيق جميع الموارد والوسائل المتاحة للدولة فضلاً عن تنسيقها ودمجها وتوجيهها لتحقيق أهدافها. يجب أن تكون الاستراتيجية تعبيراً أساسياً عن قيم الدولة ومصالحها وأهدافها، مع تحديدها الأهداف المرجوة للأمن القومي. وعلى كافة مستويات النشاط العسكري والأمني، تعبّر استراتيجية الأمن القومي عن وثائق الأمن الأساسية وتُعتبر مصدراً لبناء نقاط قوة الدولة وتفعيلها على مستويات مختلفة وفي مجالات مختلفة.
وتهدف استراتيجية الأمن القومي إلى ضمان تنسيق جهود الأمن القومي وتزامنها بين القيادات عبر فترات زمنية مختلفة. يجب أن تضمن وجود ترابط بين الأهداف الوطنية وبين التحركات والجهود الرامية إلى تأمين هذه الأهداف (التنسيق الرأسي)؛ يجب أن تدمج العديد من أنشطة الأمن القومي وتنسقها لضمان عملها بشكل متماسك (التنسيق الأفقي)؛ يجب أن تتأكد من أنه يتم تطوير الأدوات الوطنية المتمثلة بالقوة والجهود بما يتوافق مع التحديات الحالية والمستقبلية لدولة إسرائيل.
وفي الممارسة العملية، تشكّل مجموعة وثائق الأمن التأسيسية نظرياً موارد لتطوير الجهود المختلفة وعملها، وهي كذلك الأداة الرئيسية لتحقيق نظام التنسيق المطلوب.
يجب على كل منظمة صياغة استراتيجيتها الشاملة الخاصة بها، والتي تشكّل الأساس لعملياتها. (انظر الملحق (ج) للاطلاع على المخططات التفصيلية لوثائق الأمن القومي الإسرائيلي ووثائق "جيش الدفاع الإسرائيلي").

مؤسسة الأمن القومي

على مستوى الأمن القومي، تدير إسرائيل ثلاثة أنظمة مترابطة:

- **نظام الأمن القومي**، يديره الفرع التنفيذي للحكومة الإسرائيلية، وقد تمّ إنشاؤه من أجل توجيه الأمن القومي بشكل دائم خلال الحروب، وأيضاً أثناء النزاعات المتعاقبة التي لا ترقى إلى مستوى تعريف الحرب. وبالتالي، فإن رئيس الوزراء، بصفته رئيس السلطة التنفيذية، هو رئيس نظام الأمن القومي.
- **وزارة الدفاع**، يديرها وزير الدفاع، وتتألف من كافة الأقسام العسكرية والمدنية التي تشكل نظام الدفاع. ومن المهم التشديد على أن وزارة الدفاع هي أحد مكونات مؤسسة الأمن القومي، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الخلط بين مسؤوليات ومهام وسلطة رئيس الوزراء الذي يرأس مؤسسة الأمن القومي ومسؤوليات ومهام وسلطة وزير الدفاع.
- **النظام العسكري**، يديره رئيس الأركان - القائد الأعلى للجيش - ويضمّ كافة القوات المسلحة. ويشمل النظام العسكري نظاميْن ثانويين: النظام العملياتي، الذي يدير من خلاله الجيش قواته وينفذ عملياته، والنظام المهني-المؤسسي المكلف ببناء القوة التي تناسب مهام الجيش.
- **أنظمة الدفاع الأخرى**، وتشمل عموماً "الموساد" ("وكالة الاستخبارات الوطنية")، و"جهاز الأمن العام" ("جهاز الأمن الإسرائيلي" أو "الشاباك")، و"لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية"، و "المديرية السيبرانية الوطنية الإسرائيلية"، التي تخضع جميعها لسلطة رئيس الوزراء، وكذلك "جهاز الشرطة الإسرائيلية" و "مصلحة السجون"، إلى المدى التي تكون فيها هاتان السلطتان مرتبطتان بالأمن.

وهذه الأنظمة وثيقة الترابط بطرق معقدة. وبالفعل، إن النقاش بشأن طبيعة وجوهر تفاعلها وعلاقاتها مسهب بقدر النقاش حول الحرب نفسها، ولأسباب وجيهة. وفي حين أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى، وبالتالي فهي ببساطة تخدم السياسة، إلا أن السياسة تخدم أيضاً مسار الحرب وهي مسؤولة عن تهيئة الظروف التي تسمح ببناء قوة عسكرية وتطبيقها.

إن مسارَيْ الحرب والسياسة متداخلان ولا يمكن فصلهما بطريقة ثنائية التفرع. ولفصلهما عن بعضهما البعض، من الضروري تحديد المبادئ التي تنظم وظائف كافة العوامل وصلاحيتها وآلياتها التشغيلية، مع التنويه إلى ترابطها ونقاطها المشتركة. (انظر الملحق (ج) للاطلاع على المخططات المتعلقة بـ "مؤسسة الأمن القومي" الإسرائيلية والنظام العسكري الإسرائيلي).

2
القيم والمصالح

القيم الوطنية

تعكس قيم الأمة خصائصها على مستوى عميق، فتصبح نوعاً من التصريح الأساسي الذي يعبّر عن هوية الأمة ورؤيتها وسبب وجودها. وتُعد بمثابة الأرضية المشتركة الأوسع والثابتة لجميع السكان.

وتُعتبر دولة إسرائيل، وعاصمتها القدس، الوطن القومي للشعب اليهودي. فوجودها، استناداً إلى العلاقة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض إسرائيل، هو مجرد رابط استمر آلاف السنين.

إن دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية تناضل للحفاظ على المساواة المطلقة في الحقوق لجميع مواطنيها، بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو الجنس.

تسعى دولة إسرائيل إلى تركيز أنشطتها على مبادئ الحرية والعدالة والسلام كما تَصوَّرها أنبياء إسرائيل.

تسعى دولة إسرائيل إلى احترام قدسية الحياة وإقامة مجتمع نموذجي قائم على المسؤولية المتبادلة، مع احترام الأقليات التي تعيش فيها، كما جاء في إعلان الاستقلال.

ستبقى دولة إسرائيل وفيّة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وستبقى عضواً كامل العضوية في صفوف الأسرة الدولية.

المصالح الوطنية الحيوية

تتلخص المصالح الحيوية لإسرائيل بما يلي:

- **إعادة التأكيد على الدولة كملاذ وطني للشعب اليهودي**: سوف تعزز دولة إسرائيل وجود الشعب اليهودي وأمنه ونجاحه، وتكون بمثابة مصدر فخر لليهود في جميع أنحاء العالم. كما ستتصرف دولة إسرائيل استناداً إلى قيم الشعب اليهودي، وستسعى لبناء أغلبية يهودية متينة، وتكون بمثابة منبع إلهام للشعب اليهودي بأسره، وتتابع تنفيذ مهمتها التاريخية المتمثلة بلمّ شمل يهود المهجر.
- **ترسيخ وتوسيع رقعة انتشار الأغلبية اليهودية في جميع أنحاء الدولة**. ستشجع دولة إسرائيل هجرة اليهود إليها وستسعى إلى دمج القادمين الجدد واستيعابهم على أفضل وجه في المجتمع الإسرائيلي. كذلك، ستعمل على منع الهجرة، وتسعى إلى إعادة المواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج إلى ديارهم، وتشجيع النمو الطبيعي واستيطان اليهود في جميع أنحاء البلاد.
- **إقامة علاقات أقوى مع يهود العالم.** خلال السنوات الأولى لقيامها، احتاجت دولة إسرائيل إلى مساعدة كبيرة من مجتمعات الشتات اليهودي، مما أتاح لها بناء أولى المستوطنات اليهودية وتشييد البنية التحتية التربوية والرعاية الصحية. وبسبب تحسّن الوضع الاقتصادي لإسرائيل والتغييرات في مواقف يهود الشتات تجاه الدولة، تطورت هذه الأدوار. على دولة إسرائيل أن تعزز علاقاتها بشكل فعال مع المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم، مما يعني أيضاً تخصيص موارد لتحقيق هذه الغاية.
- **تعزيز المزايا النوعية لإسرائيل.** ستسعى دولة إسرائيل إلى تطوير تفوق نوعي خاص بالموارد البشرية، فضلاً عن تميز علمي وتكنولوجي واقتصادي لا مثيل له. وفي الوقت نفسه، ستعزز دعمها

لشرائح السكان المحرومين، مع التركيز على التعليم لجميع مواطنيها وتوفير فرص متساوية بحيث يتمكن جميع سكانها من تقديم الحد الأقصى من إمكاناتهم البشرية.

- **تطوير رأس مال بشري**. في غياب الموارد الطبيعية الرئيسية، ستُطور دولة إسرائيل رأس مالها البشري باعتباره المكوّن الأهم لصمودها الوطني والعامل الأبرز في توليد الميّزة النوعية للأمة، التي تُعتبر ضرورية لتطورها وتقويتها، والدفاع عنها في وجه كافة الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة (أعداء وخصوم على حد سواء)، وعملها كمحرك رئيسي لزيادة مرونتها الاقتصادية.
- **تأسيس قوة اقتصادية**. ستعمل دولة إسرائيل على ترسيخ قوتها الاقتصادية وضمان استقلالها الاقتصادي مع تطوير علاقاتها التجارية ودعم التعاون الاقتصادي والبحثي مع دول ومنظمات دولية ومؤسسات أخرى. وسيشكل ذلك أساساً لتوسيع القوة الوطنية والعسكرية والإنجازات العلمية، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وتعزيز مكانة إسرائيل كعضو في أسرة الدول الرائدة في العالم، وتعزيز المصالح الوطنية والأمنية في الساحة الدولية.
- **تحقيق السلام مع جيرانها.** ستسعى دولة إسرائيل إلى تحقيق سلام حقيقي مع جيرانها، والعمل على تطبيع العلاقات معهم، وإقامة تحالفات مع دول وأطراف معتدلة في المنطقة. وستقوم بذلك على أساس تحديد المصالح المتبادلة وتعظيمها، من أجل الحدّ من العداء الإقليمي تجاه إسرائيل وتهيئة الظروف لسلام دائم.
- **تعزيز مكانة إسرائيل بين دول العالم**. ستعمل دولة إسرائيل على تحسين مكانتها الدولية التي تعتبر مكوّناً رئيسياً لأمنها وقدرتها على الصمود سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. كما ستعمل على تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة وتطوير علاقات مع دول رئيسية أخرى (على سبيل المثال، في أوروبا وآسيا)، فضلاً عن تعزيز مكانتها والاعتراف بعدالة قضيتها بين جميع الأمم.
- **تعزيز المرونة الاجتماعية والوطنية**. ستعمل دولة إسرائيل على تعزيز التماسك بين جميع شرائح المجتمع الإسرائيلي والحدّ من الفجوات الاجتماعية، وإصلاح مجموعة من الخلافات الاجتماعية. وتنطبق أهمية بناء التماسك الاجتماعي على السكان اليهود في إسرائيل وعلى العلاقات بين الأغلبية اليهودية والأقليات غير اليهودية فيها على حد سواء.
- **تكريس أدوار جهازَيْ الدفاع والأمن**. سيكون هذان الجهازان، والرئيسي بينهما "جيش الدفاع الإسرائيلي"، درعيْ الأمة قبل كل شيء، لكنهما سينفذان أيضاً مهاماً وطنية من خلال توحيد التيارات ضمن المجتمع الإسرائيلي، وإظهار التميز والاحتراف، وتعزيز التعليم بروح قيم الأمة.

المصالح الأمنية الحيوية

تتمثل المصالح الأمنية العليا لدولة إسرائيل في الحفاظ على سيادتها، وحماية أصولها الأساسية، وضمان سلامة سكانها.

فيما يلي المصالح الأمنية الهامة المستمدة من هذا التعبير:

- بناء أمن الدولة على **حدود يمكن الدفاع عنها**، والتي تتألف من حواجز ومعالم أراضٍ تسمح بالدفاع بشكل فعال ضد جيوش العدو والمنظمات المعادية، وتمنعها من تحقيق مكاسب في الأراضي، وتحبط الضرر للسكان والأصول بأي وسيلة كانت، وتمنع تهريب الأسلحة إلى أراضي الدولة، سواء فوق الأرض أو تحتها.

- **منع بروز تهديدات غير تقليدية**، مما يعني أولاً وقبل كل شيء إبقاء القدرات النووية العسكرية بعيداً عن أيدي الكيانات الإقليمية المعادية لإسرائيل.
- الحفاظ على **الردع الفعال** ضد تبلور أي تهديدات لدولة إسرائيل أو سكانها أو أصولها، وضد خلق أي تهديدات لمصالحها الحيوية في أراضيها السيادية وخارجها.
- صوْن **معاهدتي السلام المبرمتين مع مصر والأردن** وتعزيز التعاون والتحالفات مع الكيانات المعتدلة في المنطقة لتوسيع مجالات نفوذ إسرائيل وقدرتها على التصرف.
- **التوصل إلى تفاهم سياسي مع الفلسطينيين** يحل، على النحو الأمثل، الصراع الوطني بين الشعبين أو، على الأقل، يدير الصراع إلى أن يصبح التوصل إلى حل نهائي ممكناً.
- التخطيط **للتنسيب السكاني والدفاع عنه** ضد كل نوع من التهديد، سواء تقليدي أم لا، والترويج للاستيطان لتعزيز المناطق النائية والمختلطة السكان، لا سيما المناطق النائية المهمة للدفاع عن الحدود (مثل مرتفعات الجولان والتلال الجبلية الوسطى ووادي الأردن). ويستلزم هذا الجهد أيضاً تعزيز الاستيطان اليهودي في المناطق البعيدة عن المركز مثل النقب والجليل ووادي عارة.
- الحفاظ على **بنية تحتية وطنية متقدمة ويمكن الدفاع عنها** لدعم جهود الأمن القومي من خلال: تطوير الطرق التي تتيح الحركة السريعة للقوات والسكان من جميع أنحاء البلاد وإليها، وفقاً للسيناريوهات المحتملة؛ مرافئ برية وموانئ بحرية تتيح الاتصال بالعالم في كافة الظروف، بغض النظر عن التهديد القائم؛ وبنية تحتية حيوية متقدمة (على سبيل المثال، الطبية والكهربائية والاتصالات) مع بدائل مدمجة والقدرة على العمل دون انقطاع، سواء كان تهديد معيّن تقليدياً أم لا.
- تقوية "جيش الدفاع الإسرائيلي" باعتباره الجيش الرسمي للشعب الذي يتمتع **بالقوة العسكرية** لتحقيق مهمته المتمثلة في حماية الدولة، من خلال الحفاظ على قدرته على مواجهة مجموعة كاملة من التهديدات المحدقة بدولة إسرائيل وسكانها وأصولها ومصالحها الحيوية. وسيكون "جيش الدفاع الإسرائيلي" - في جميع الأوقات، وفي كافة الظروف، وفي جميع المواقع، سواء المادية (البحرية أو الجوية أو الأرضية أو الفضائية) أو غير المادية (الفضاء الإلكتروني) أو أي مجال مادي أو افتراضي - على استعداد لاستخدام القوة اللازمة للحفاظ على المصالح الوطنية وتطويرها.
- الحفاظ على **فترات طويلة من الهدوء** إلى أقصى حد ممكن، بغية توفير الاستقرار الضروري لتطور الدولة، وضمان ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والسماح بإعادة توجيه الموارد نحو التعليم والعلوم وغيرها من المجالات المدنية لتعزيز الإمكانات الشاملة للدولة.
- تطوير القدرة على **تحقيق النصر** والحفاظ عليها في أي مواجهة عسكرية ضد أي عدو كان، وذلك لإزالة التهديدات بسرعة وتعزيز الردع الضروري لقيام حالة أمنية مستقرة على المدى الطويل.
- الحفاظ على **سيطرة دائمة وتفوق في الجو والبحر** لحماية الأصول والمصالح والحفاظ على الطرق الجوية والبحرية داخل إسرائيل وخارجها مفتوحة في جميع الحالات.
- الحفاظ على **البنى التحتية للاتصالات التي يمكن الدفاع عنها، سواء الفعلية منها أو الافتراضية،** لتمكين عمل جميع الأنظمة الأساسية الضرورية للأمن القومي للدفاع عن سكان البلاد ومصالحها، بما في ذلك الأصول الاقتصادية والفكرية وغيرها من الأصول القائمة على البنى التحتية في الفضاء الإلكتروني (المجال السيبراني).

- خلق **الشرعية** والحفاظ عليها **محلياً ودولياً**، بما يضمن حرية العمليات المطلوبة لفرض القوة العسكرية لمنع أو إزالة تهديد قائم أو ناشئ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التحمل الداخلي، والقدرة الوظيفية المستمرة، والردود الفعالة خلال المواجهات العسكرية والهجمات الإرهابية.
- **خفض الاعتماد على العوامل الخارجية لبناء القوة العسكرية والحفاظ عليها وتشغيلها**، مع الحفاظ على مبدأ الاعتماد على الذات فيما يتعلق بجميع القدرات الأساسية الضرورية للدفاع عن المصالح الحيوية.
- **تعزيز التحالفات الإقليمية والدولية والمشاريع التعاونية**، مع توسيع التعاون الأمني مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول، من خلال قدرات استخباراتية هادفة عبر انتهاج مبدأ الدفاع المتعدد الأبعاد والردع الدائم - مما يؤدي إلى تقليص نطاق الصراعات وتواترها من جهة، وتحقيق النصر فيها وبالتالي تحسين الوضع الأمني في المستقبل من جهة أخرى.

3
البيئة الجغرافية

المجال الجغرافي

بما أن الهدف من القوة العسكرية وجوهرها هو الدفاع عن الوطن، يجب النظر إلى جميع الخدمات والمنشآت المدنية الهامة داخل إسرائيل على أنها جزء من نظام الدفاع الوطني للاحتياجات العسكرية. وتعتمد هذه الخدمات المدنية على الدفاع الذي توفره القوة العسكرية، ولكنها تعمل أيضاً كدعم للقوة العسكرية المشاركة في المجهود الحربي.
ويتطلب المنظور الوطني الشامل خضوع كافة الجهود، المدنية والعسكرية (الدفاعية والهجومية)، إلى سلطة تسلسل قيادي واحد (الحكومة / مجلس الوزراء الأمني) يغطي المجال بأسره، بما في ذلك الجبهة الداخلية المدنية، حيث تتركز الأصول وإمكانات القوة الوطنية، والمجالات العملياتية المختلفة التي تشكل مصدر التهديدات على دولة إسرائيل.
وتكمن تهديدات العدو الرئيسية التي تواجه إسرائيل ضمن مجالين - الشمالي والجنوبي - مرتبطين بشبكة من الممرات. فالمحاور الطولية التي تربط بين الأقسام المختلفة من البلاد تجتاز المناطق المعرضة للنيران المباشرة وغير المباشرة من قبل كيانات معادية حالية ومحتملة، في حين تمر بعضها بمناطق عرضةً للفصل عن مَجاليْ الدولة الرئيسيين، وإن بشكل مؤقت فقط. إن ذلك يخلق الحاجة إلى قدرات عملياتية مستقلة لكل مجال.

إن شكل إسرائيل الضيّق وموقعها المحاط بمناطق معادية يسمحان لها بإقامة ساحة عمليات جوية منفردة انطلاقاً من الخط الخلفي الاستراتيجي، بتغطيتها النطاق الكامل للتهديدات من الدوائر القريبة والبعيدة على حد سواء، على البر وفي البحر. كما يُعتبر الخط الخلفي البري ممراً للنقل الجوي بين مختلف ساحات العمليات وكقاعدة دعم لوجستي لـ"سلاح الجو الإسرائيلي" في الساحات المختلفة.

ويتركز معظم سكان إسرائيل وبنيتها التحتية الحيوية ضمن هذا القسم الضيق من السهل الساحلي. وهذا الجزء، الذي يُعتبر الأكثر أهمية من أراضي البلاد، معرّض لتهديد دائم بسبب أنواع مختلفة من صواريخ أرض- أرض القادرة على تعطيل الحياة اليومية بشكل كبير، وإلحاق أضرار بالمنشآت والأصول الحيوية في المنطقة، وإعاقة تعبئة الوحدات الاحتياطية وعرقلة تحركات القوات من مختلف المناطق وإليها.

ونظراً إلى الظروف الخاصة لإسرائيل، وبيئتها الإقليمية الأوسع نطاقاً، وطيف التهديدات التي تواجهها، يستمر المكوّن الجيوستراتيجي في لعب دور مهم على صعيد الأمن القومي، وسيواصل الاضطلاع بهذا الدور على الأرجح في المستقبل المنظور.

المجال الاستراتيجي

مثلها مثل أي دولة أخرى، تقيم إسرائيل علاقات مع العديد من الكيانات المتنوعة القريبة منها والبعيدة، وهو واقع تَجلّى في ثلاثة ميادين: محلية وإقليمية ودولية. وفي المقابل، ترتبط هذه الساحات نفسها بطرق معقدة وتتأثر بالأحداث الراهنة والاتجاهات البارزة. وتشكل التطورات في كل ميدان وكذلك تأثيرها على بعضها

البعض أساساً لفهم التحديات الحالية والمستقبلية لإسرائيل. وتبرز بعض التحديات كتهديدات، في حين تظهر تحديات أخرى كفرص.

إن الظروف في البيئة الجيوستراتيجية وتفاعل الدولة معها تؤثر على الأمن القومي. وبالتالي، من الضروري تحديد التحدّيات البارزة، وصياغة استراتيجية للتعامل معها، والعمل على تطبيق تلك الاستراتيجية لتعزيز أهداف الأمن القومي من خلال الحدّ من تحقيق التهديدات وإبطالها ومنعها، ومن خلال استغلال الفرص.

الساحة الدولية

اتسم النظام العالمي الديناميكي في السنوات الأخيرة بتجدد التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا والصين بعد الهدوء الوجيز في أعقاب الحرب الباردة؛ وعودة روسيا إلى الشرق الأوسط كلاعب ناشط؛ وبروز الصين وانخراطها المتنامي في الشرق الأوسط؛ والانتشار النووي المستمر، من بين عوامل متغيرة أخرى. ولا شك في أن هذه الاتجاهات تزيد احتمال مواجهة إسرائيل تهديدات على الساحة الدولية، لكنها تولّد في الوقت نفسه مجموعة جديدة من الفرص.

ويولي المجتمع الدولي أهمية كبيرة للبيئة الإستراتيجية لإسرائيل، ويتركّز هذا الاهتمام على خمسة قضايا بشكل رئيسي:

- **الطاقة**. يُعد الشرق الأوسط مركزاً لإنتاج الطاقة وصادراتها، وهو عامل مهم لأوروبا وشرق آسيا حتى في ظل هذا العصر من التحوّل الذي يشهده سوق الطاقة العالمي، مثل تطوير بدائل نفطية ومصادر طاقة بديلة، الأمر الذي قد يقلّص أهمية الشرق الأوسط في هذا السياق.
- **طرق التجارة.** يُعد أمن العديد من طرق التجارة التي تتقاطع في الشرق الأوسط أمراً مهماً للاقتصاد العالمي.
- **تصدير عدم الاستقرار.** يواجه العالم صعوبات لمنع تصدير الشرق الأوسط ظواهر سلبية يمكن أن تؤثر على أوروبا وعلى الساحة الدولية بأكملها - على سبيل المثال، الإيديولوجيات الإسلامية المتطرفة والإرهاب واللاجئين.
- **شعور بالقيم المشتركة. يُعتبر** ارتكاز إسرائيل على المثل الديمقراطية الغربية أساس هذا الاهتمام.
- **الأماكن المقدسة.** تشمل أرض إسرائيل أماكن مقدسة للعديد من الديانات، تشمل مواقع مركزية للديانات السماوية الثلاث - اليهودية والمسيحية والإسلام.

وفي الوقت نفسه، تُعتبر الساحة الدولية أرضاً خصبة للكيانات العدائية لكي تثير المشاعر المعادية لإسرائيل، وتنكر شرعيتها في الوجود كدولة قومية للشعب اليهودي، وتقود مسار زوالها. وهذه العمليات مدعومة بالعديد من الاتجاهات في الساحة الدولية:

- نزع السلاح وإلغاء الشرعية عن استخدام القوة كأداة لحل الصراع في أعين الغرب الليبرالي
- مناهضة الاستعمار، التي تَعتبر سيادة إسرائيل بمثابة احتلال غير قانوني وغير أخلاقي، وما يترتب عليها من نتائج طبيعية، وهي القبول بجميع الوسائل تقريباً لمعارضة الاحتلال

- ازدراء المخاوف المشروعة بشأن حقوق الانسان، والتي لها تأثير على الحد من استخدام القوة العسكرية التي يمكنها فعلياً إنقاذ الأرواح بالفعل، وهو اتجاه غالباً ما تستغله الكيانات المعادية من خلال استخدام المدنيين كدروع بشرية لشنّ حملة دعائية ضد الجيش الإسرائيلي والدولة
- الاتجاه المتزايد المتمثل بالاستناد إلى القانون الدولي في الصراعات، مع اتخاذ خطوات عملية أيضاً ضد الانتهاكات المزعومة في مختلف المؤسسات القانونية الدولية
- تحويل مؤسسات دولية (مثل "مجلس الأمن الدولي" و "اليونسكو")، حيث تتمتع دول عربية ومنظمات معادية بميزة راسخة، إلى ميادين لإصدار قرارات معادية لإسرائيل حول مجموعة من القضايا
- الترويج لمقاطعة اقتصادية وأكاديمية وفنية وغيرها من أشكال المقاطعة ضد إسرائيل
- تطوير أنظمة اتصالات رقمية سريعة وشبكات اجتماعية تستغلها جماعات متنوعة لشنّ حملة دعائية معادية لإسرائيل

في الموازاة، وعلى مدار العقدين الماضيين، ساهم الإرهاب الممارس من الجماعات الإسلامية المتطرفة في الولايات المتحدة وأوروبا ومختلف أنحاء العالم في استحداث أرضيات واضحة للتعاون وفرصة لتغيير موقف العالم الغربي من الإرهاب والدول التي تدعمه وتموله.

الساحة الإقليمية

إن إسرائيل هي حالة شاذة في منطقة معادية في الغالب. فهي تختلف عن جيرانها ثقافياً واقتصادياً ولها نوع مختلف تماماً من الحكومة. وقد تفاقمت حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها المنطقة لسنوات عديدة منذ بداية "الربيع العربي"، الذي قوّضت أحداثه النظام الإقليمي المرتكز على الدولة واستبدلته فعلياً بالصدام الديني الشيعي - السني التاريخي.

وقد شهدت البيئة في المنطقة العديد من التغيّرات منذ تأسيس دولة إسرائيل قبل أكثر من سبعين عاماً. وربما كان التغيير الأبرز الانتقال من نظام قائم على الدولة إلى وضع واجهت فيه العديد من الدول الفشل، ولا سيما منذ عام 2011، حتى في ظل إظهار دول مستقرة نسبياً قدرة على التحمّل. وتبرز هذه التطورات في خضم مجموعة من الصراعات بين أربعة معسكرات سياسية بشكل خاص: إيران ووكلاؤها، بقيادة إيران بمن فيهم العديد من الكيانات الشيعية، ونظام بشار الأسد السوري، والمنظمات الفلسطينية السنية التي تعتمد على مساعدة إيران؛ والمعسكر السني، بما في ذلك الممالك في الشرق الأوسط والحكومات الأخرى؛ والمعسكر الجهادي العالمي، الذي يعتمد حالياً على فروع تنظيمي "الدولة الإسلامية" و"القاعدة"؛ وجماعة "الإخوان المسلمين" (التي تشمل "حماس")، التي يبدو أنها تحقق مكاسب كبيرة بفضل انتفاضات "الربيع العربي"، ولكنها أصبحت في موقف دفاعي منذ الإطاحة بحكمها في مصر.

وعلى نحو مماثل، كان للانخراط المتجدد للقوى العظمى أثره على الساحة الإقليمية. فبعد سنوات من انحسار مصالح هذه القوى وانخراطها في المنطقة، انعكس هذا الاتجاه بوضوح، خاصةٍ مع روسيا والصين. وستؤثر عودة القوى العالمية إلى المجال الاستراتيجي الإسرائيلي على حرية الدولة في العمل وإبرام تحالفات محتملة مع كيانات معادية وتدفق الأسلحة والقدرات المتقدمة إلى المنطقة. وفي الوقت نفسه، تمثل هذه الاتجاهات فرصاً، على غرار التعاون والميزة وما إلى ذلك.

وهكذا، تُمثل منطقة الشرق الأوسط أرضية تبرز فيها صراعات عالمية معيّنة، وهي نسخة مطابقة إلى حدّ ما لمحاولات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي التأثير اثناء الحرب الباردة، وتحديداً [في المناطق] التي تتنافس فيها الولايات المتحدة وروسيا حالياً على الصدارة، حتى في ظل تقليص واشنطن موطئ قدمها في المنطقة في السنوات الأخيرة.

وهناك العديد من الظواهر التي تُحدِث تحديات كبيرة للأمن القومي الإسرائيلي في المستقبل المنظور:

- الحروب التي تدور رحاها تماماً خارج حدود إسرائيل وضرورة منع تسربها إلى داخل البلاد
- الحاجة إلى الموازنة بين الرغبة في عدم التدخل وضرورة تعطيل ووقف الاتجاهات السلبية التي قد تضر بالمصالح الوطنية
- الانخراط الدولي المتنامي في المنطقة والحاجة إلى التعاون مع الجهات الفاعلة الدولية أو التنسيق معها، وكذلك الحفاظ على حرية العمليات
- أزمة اللاجئين في الدول المجاورة وتداعياتها للدفاع عن الحدود، وكذلك للحفاظ على التوازن بين الرغبة في عدم التدخل وبين الضرورة الأخلاقية والإنسانية
- عرقلة التوازن الديمغرافي ذي الصلة في الدول المجاورة لإسرائيل وما يخلّفه ذلك من تهديدات على استقرار تلك الحكومات وهيكليتها
- القدرات غير التقليدية القائمة وتطويرها
- صراع القوى العظمى المتجدد في المنطقة

في الموازاة، تشمل الفرص الناشئة عن التغييرات التي شهدها النظام القديم الظهور التدريجي للمصالح المتبادلة مع دول المنطقة حول الأمن والاقتصاد، وأكثر من ذلك.

الساحة المحلية

تتضمن الساحة الاستراتيجية الداخلية لإسرائيل عدة أبعاد متعلقة بالأمن القومي، بما في ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتتضمن بعض هذه الأمثلة:

- التوازن الديمغرافي لأجزاء مختلفة من المجتمع الإسرائيلي وتطوره وتأثيره المتوقع
- نقاط قوة المجتمع ودوافعه وقدرته على الصمود، في ضوء التوترات والانشقاقات المتطورة بين أجزائه المكوّنة
- تحديد وضع دولة ضيقة جغرافياً وتركيز السكان في منطقة حضرية واحدة - إلى جانب تواجد البنى التحتية والموارد الحيوية في المنطقة الصغيرة من الشريط الساحلي
- الأولويات الوطنية وطريقة تخصيص الموارد
- توسيع رقعة المصالح الاقتصادية لتشمل المنطقة البحرية

يُظهر تاريخ المواجهات العسكرية الإسرائيلية على مدار عقود من وجود البلاد استعداداً مجتمعياً للمشاركة في هذه الصراعات، والقبول بتكبد خسائر فيها، إذا كانت الدولة وطريقة حياتها في خطر. ففي هذه الأزمات، يميل المجتمع الإسرائيلي إلى الوقوف صفاً واحداً دعماً للقيادة الوطنية. غير أنه في الصراعات التي تفتقر إلى أهداف واضحة أو تلك التي تكون أهدافها موضع خلاف عميق، يضعف الدعم وبالتالي يضعف قدرة الدولة على

الصمود. ومن ثم، فإن تحديد أهداف الصراعات بوضوح واكتساب الدعم المحلي لها يُعتبر أساساً مهماً لقدرة إسرائيل على إظهار قوتها نحو تحقيق أهداف الأمن القومي.

ونتيجةً ذلك، يبدو أن التحديات المتوقعة في الساحة الداخلية تتطلب:

- نشر السكان والأصول الحيوية للبلاد في المحيط الجغرافي للدولة، مع تعزيز السكان المحرومين في المناطق النائية عن مركز إسرائيل
- تعزيز الوجود اليهودي في المناطق البعيدة عن المركز وغيرها من مجالات النشاط الأساسية
- صياغة سياسة واضحة حول حاجات الأمن القومي في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)
- تقوية المساواة والتماسك بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي وتعزيز الشرعية المحلية ودعم الأهداف المعلنة للمواجهات المستقبلية المحتملة

4
تهديدات الأمن القومي والتحديات

تجد إسرائيل نفسها تبحر في مشهد من التهديدات المتغيرة. إلّا أن التحوّل المميّز البارز هو أن خصمها الرئيسي لم يعد تحالفاً من الدول العربية مصمماً على تدميرها من خلال مناورات عسكرية برية واسعة النطاق. فإسرائيل تواجه اليوم مجموعة من الخصوم. فمن ناحية، هناك الجهات الفاعلة من غير الدول التي تنتهج استراتيجية قائمة على هجمات وتوغلات محدودة في الأراضي الإسرائيلية. وتلجأ هذه التنظيمات إلى مثل هذه الأعمال لتحقيق الأهداف السياسية التي حددتها النخب السياسية المرتبطة بها، فضلاً عن تقويض المجتمع الإسرائيلي.
ومن ناحية أخرى، هناك أعداء إسرائيل الحاليين وهم إيران ووكلاؤها والمنظمات الجهادية. وفي حين أن الهدف الأسمى لهؤلاء الأعداء لا يزال هو نفسه - التسبب في انهيار دولة إسرائيل وبالتالي القضاء عليها ككيان سياسي - إلا أنّ أساليب عملهم قد تغيّرت بشكل جذري. فقد أصبحت تجْمَع حالياً بين مجهودَين - مادي ومعرفي. ويتجلى التهديد المادي من خلال الجهود العسكرية والإرهابية التي تستهدف المواطنين الإسرائيليين والقوات والأصول الإسرائيلية. أما الجهد المعرفي، فيقوم على ممارسة الضغط المتواصل على عاملَين أساسيين يُعتبران نقطة الضعف للأمن القومي الإسرائيلي، وهما: المجتمع الإسرائيلي من جهة، ومكانة إسرائيل في المجتمع الدولي من جهة أخرى.
لقد صُممت الحملة التي تستهدف المجتمع الإسرائيلي لفسخ الروابط الاجتماعية وتعميق الانقسامات، وإشعال فتيل الصراع بين الشرائح السكانية، والتسبب بعملية مطوّلة من الضغوط الداخلية المتزايدة من أجل القيام بتنازلات عن الأراضي ترتكز على قواعد المقاومة. ويتمثل الأمل النهائي في تسريع وتيرة هجرة الأدمغة، مما قد يدفع بالنخب الاجتماعية في إسرائيل إلى التخلي عن الدولة، وبالتالي إضعاف المجتمع والتسبب بانهياره في النهاية.
وفي الوقت نفسه، يتمّ شنّ حملة واسعة النطاق لتشويه صورة إسرائيل في نظر المجتمع الدولي، والإضرار بمكانة الدولة واقتصادها، وتقويض شرعيتها كدولة قومية للشعب اليهودي. ويتمثل هدف حملة نزع الشرعية عن إسرائيل، على غرار الجهود التي تستهدف المجتمع الإسرائيلي، في استنزاف قوة البلاد والحدّ من قدرتها على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات.
ويستخدم خصوم إسرائيل فكرتين استراتيجيتين مترابطتين لإلحاق الضرر بالبلاد من خلال الاستنزاف والصراع. وتقوم إحداهما على مواصلة حملات الإرهاب وحروب العصابات وجهود نيران المواجهة، بما في ذلك قيام المنظمات الإرهابية على غرار "حزب الله" و"حماس" بتطوير قدرات قتالية واسعة النطاق مصممة لردع إسرائيل من القيام بعمل [عسكري]، ولكن أيضاً لإنهاك "جيش الدفاع الإسرائيلي"، والشعب الإسرائيلي، وصناع القرار في البلاد. ويشمل جزء لا يتجزأ من هذا الجهد تعزيز قدرات الصواريخ الدقيقة ونيران المواجهة، وتطوير وسائل الهجوم تحت الأرض وفي الجو والبحر، وبناء قدرات اختراق تحت الأرض لإلحاق الأذى بالجبهة المدنية الإسرائيلية على الأرض.
وإلى جانب هذه القدرات الهجومية، هناك قدرات دفاعية مترسخة أساساً في المناطق الحضرية، تشمل استخدام المدنيين كدروع بشرية أكثر فأكثر. وتهدف هذه الأساليب أيضاً إلى إنهاك إسرائيل، وخاصة القوات البرية المناورة على طول الحدود. من ناحية أخرى، يسعى النشاط من أوساط السكان المدنيين إلى استغلال الضرر

الذي يلحقه "جيش الدفاع الإسرائيلي" بالمدنيين لأغراض دعائية، مما يزيد بالتالي من الضغوط الدولية للحدّ من حرية إسرائيل في تنفيذ عمليات [عسكرية]. ومثل هذا النشاط يفاقم بدوره [حملة] نزع الشرعية عن إسرائيل.
وينطوي المفهوم الاستراتيجي الثاني على اكتساب قدرات نووية عسكرية غير تقليدية (لم تتحقق بعد)
وقدرات كيميائية (قائمة منذ فترة طويلة في المنطقة حتى مع تغير ملامحها).

وقد اختارت بعض دول وكيانات الشرق الأوسط التخلي عن انشغالها بشنّ صراع مسلّح ضد إسرائيل أو الحدّ منه، وحتى أنها اعترفت بدولة إسرائيل وأقامت علاقات معها، على الرغم من أنّ الأمر بقي محصوراً عموماً على مستوى نخب النظام [وقيادات] الأمن.
وأخيراً، يمكن لعدم الاستقرار الذي تشتهر به المنطقة أن يغيّر الواقع الحالي. وقد يستلزم ذلك احتمال تجدد التهديدات التقليدية بسبب نقاط التحول الاستراتيجية في المنطقة. يجب على استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي تعزيز العلاقات والمصالح المتبادلة في المنطقة مع هذه الدول من أجل تقليص هذه التحولات، ومنع حصولها بشكل مثالي. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون إسرائيل مستعدة لاتخاذ تدابير إصلاحية فعالة في حال حدوثها.

عوامل التهديد والتحديات الأخرى أمام الأمن القومي

يمكن تصنيف عوامل التهديد والتحديات التي تواجه دولة إسرائيل على النحو التالي: تهديدات من دول تعمل مؤسساتها بشكل طبيعي (نسبياً)، مثل لبنان؛ وتهديدات من مناطق ذات سيادة محدودة تضم عدة جهات فاعلة مثل شبه جزيرة سيناء وسوريا؛ وتحديات من داخل إسرائيل، مثل إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي، وتهديدات بانتهاكات النظام العام، والإضرار بسيادة الدولة ضمن أجزاء من الوطن.

التهديدات الخارجية

يمكن تقسيم طبيعة التهديدات الخارجية لدولة إسرائيل إلى الفئات التالية:

- **تهديدات تقليدية**. تنبع هذه التهديدات من جيوش نظامية أو منظمات غير حكومية تعمل كجيوش نظامية وتملك مجموعة من القدرات المتكاملة، بما في ذلك النيران الجوية والبرية، والمناورات البرية الواسعة النطاق، والعمليات الخاصة، وعمليات الفضاء السيبراني وعمليات المعلومات، المدعومة من القدرات الاستخباراتية واللوجستية. وستصبح مثل هذه التهديدات أكثر حدة إذا ما أصبحت الدول السنية أقل ودّية لإسرائيل.
- **تهديدات غير تقليدية.** تنبع هذه التهديدات من الجهود التي تبذلها الدول لاكتساب قدرات نووية عسكرية يمكن أن تعرّض إسرائيل للخطر باستخدام الطائرات أو الصواريخ البعيدة المدى. ومثال واضح على ذلك إيران، التي تنقل صواريخ بعيدة المدى إلى الأراضي العراقية. وفي المستقبل، يمكن تجهيز هذه الصواريخ برؤوس حربية غير تقليدية وموجّهة إلى إسرائيل.
- **تهديدات تقليدية فرعية**. تغطّي مجموعة واسعة من الاحتمالات بما فيها النيران العالية المسار من المناطق المدنية، تستهدف في المقام الأول إلحاق الضرر بالمواطنين الإسرائيليين، فضلاً عن استخدام المجال المتاح تحت الأرض لتنفيذ أنشطة عسكرية وإرهابية. ويتفاقم التهديد نظراً لزيادة الدقة والنشاط في المجال السيبراني والجهود التي يبذلها العدو للتأثير. ومن الأمثلة على ذلك "حزب الله" وحركة

"حماس". ويشمل هذا النوع من التهديدات الإرهاب الذي تمارسه الجهات الفاعلة داخل إسرائيل وخارجها على حد سواء.

- **تهديدات مرتبطة بالمجال السيبراني والمعلوماتي.** تنطوي هذه التهديدات، النابعة من دول ومنظمات معادية، على قدرات مصممة لتعطيل سير عمل الأنظمة الحيوية في إسرائيل، واضطراب الحياة اليومية، والقيام بعمليات تجسس، وسرقة المعلومات. وقد تشمل أيضاً بذل جهود للتأثير على الرأي والوعي، والإضرار بشرعية استخدام إسرائيل للقوة، وإلحاق الضرر بالنظام القانوني، وتشجيع مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وأكاديمياً.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل صواريخ أرض-أرض البعيدة المدى، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، الموجهة من الدول والمنظمات البعيدة، تهديدات للمراكز السكانية والأصول الاستراتيجية في البلاد. وقد تؤدي هذه التهديدات إلى تعطيل قدرة إسرائيل على استدعاء جنودها الاحتياطيين ونقل قواتها إلى جبهات مختلفة، وتقويض قدراتها الجوية نتيجة لإلحاق أضرار جسيمة بقواعد قواتها الجوية، وتدمير الأصول والمنشآت الهامة بشكل مباشر، مثل المطارات والموانئ البحرية، ومنشآت الغاز الطبيعي والكهرباء، والمصانع، ومخازن المواد الخطرة.

كما تُعدّ التهديدات غير التقليدية نقطة ضعف استراتيجية بالنسبة لإسرائيل. فقد يكون الضرر الناجم عن الهجمات ذات الصلة شديداً لدرجة تشلّ الاقتصاد المدني، بسبب التأثيرات المادية والنفسية على حد سواء. ويتطلب التأثير الناتج عن ذلك على الأمن القومي اتخاذ إجراءات لوقف مثل هذه التهديدات، ومنع أي جهود لتطويرها - في حال بروز أي منها - والإحتفاظ بقدرة الردع اللازمة لمنع تبلورها. ويكمن التهديد النووي الإيراني، على وجه التحديد، في صلب الجهود الرامية إلى تصدير إيديولوجية النظام الثورية ورغبته في الهيمنة الإقليمية في العراق واليمن والبحرين وسوريا ولبنان وقطاع غزة.

التحديات والتهديدات الداخلية

تتركز التحديات والتهديدات الداخلية لإسرائيل على تآكل التضامن بين شرائح السكان، وإلحاق الضرر بالإيمان بعدالة القضية الصهيونية، وإضعاف الشرعية الداخلية للخطوات التي تتخذها إسرائيل. وتغطي الانقسامات المجالات الاجتماعية (بين الأغنياء والفقراء)، والهوية (الأشكنازيين مقابل المزراحيين، العلمانيين مقابل المتدينين)، والسياسية (اليمينيين مقابل اليساريين)، مع اختلاف الرؤى والقيم المرتبطة بها. وتتفاقم هذه المشاكل بسبب التأثير السلبي على المناطق البعيدة (الجليل، وادي عربة، النقب) بسبب العمليات الديمغرافية والإهمال.

المخاطر

على الاستراتيجية الأمنية لإسرائيل أن تأخذ في الحسبان احتمال تحوّل المخاطر التي تواجهها البلاد إلى تهديدات ملموسة، من بينها تغييرات في السياسة والحكومة في الدول المجاورة مباشرة. وقد تحصل مثل هذه التغييرات كنتيجة للعمليات الداخلية التي تؤدي إلى تدهور بعيد المدى في مواقف النخب الحاكمة تجاه دولة إسرائيل، الأمر الذي يُحوّل فعلياً هذه الدول إلى خصوم أو حتى أعداء لها.

تداعيات التهديدات وانعكاسات الموقع الجيوستراتيجي لإسرائيل

باستثناء حدودها مع مصر والأردن، تخضع بعض حدود إسرائيل لخلافات، تستند إلى اتفاقات الهدنة، ووقف إطلاق النار، والاتفاقات المؤقتة ذوي الصلة. ويسفر تشكيل إسرائيل الطويل والضيق عن حدود طويلة مماثلة

تفتقر إلى العمق، مما يجعل من الصعب الدفاع عنها. وفي معظم أنحاء البلاد، لا ترتسم الحدود وفق المعالم الطبيعية، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة المتأصلة، وهو الأمر بالنسبة للاستيطان الواسع على طول الحدود وعدم وجود مناطق عازلة بين المناطق الحدودية والسكان المدنيين.
ووفقاً للاستراتيجية الأمنية لإسرائيل القائمة منذ فترة طويلة، شكّل الاستيطان على الحدود جزءاً من النظام الدفاعي، بهدف تأخير حركة العدو وتمكين استدعاء جنود الاحتياط وتنقلهم إلى ساحات العمليات. لكن قرب المدنيين من الحدود يشكّل أيضاً نقطة ضعف، مع تداعيات عملياتية ونفسية. لذلك يجب أن تحدد الإستراتيجية الأمنية التوازن بين المنفعة الدفاعية للاستيطان ومنع العدو من تحقيق إنجازات استراتيجية.
كما أن عدم وجود عمق وقرب التهديدات للأصول الحيوية في المنطقة الحدودية يشكلان أيضاً تحدياً استخباراتياً لإسرائيل. ويستلزم ذلك إيجاد وقت كاف لإصدار تحذيرات لكي يتمّ نشر القوات واستدعاء الوحدات الاحتياطية ونقلها إلى الجبهة.
علاوةً على ذلك، فإن وجود مراكز لاستدعاء الجنود الاحتياطيين ومحاور تنقّل مهددة بنيران مباشرة وغير مباشرة على حد سواء يستلزم اتخاذ خطوات وقائية لتحييد التهديدات وتمكين نشر القوات على الجبهة. وفي وقت لاحق، تصبح الضرورة ملحّة لنقل القتال إلى أرض العدو بسرعة، الأمر الذي يجعل التهديدات أكثر بعداً ويسمح بتركز الجهود الاستراتيجية على تنفيذ خطوات حاسمة.
وسيتطلب قرب يهودا والسامرة (الضفة الغربية) من المراكز السكانية والأصول الحيوية الرئيسية في إسرائيل - حتى في حال التوصل إلى اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين - التوصل إلى ترتيب يضمن نشر القوات في المنطقة في حال بروز أي تهديد. وسيكون من الضروري أيضاً الحفاظ على السيطرة الأمنية الكاملة على غور الأردن لمنع تشكل جبهة شرقية محتملة، وضمان تجريد المناطق الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين من السلاح، ومنع بناء القوة نتيجة لتهريب الأسلحة من الشرق إلى غور الأردن.
وتشتهر دولة إسرائيل بالعوامل الجيوستراتيجية التي تؤثر إلى حدّ كبير على إظهار القوة العسكرية النموذجية، مع تحديات مثل ما يلي:
تُنفذ القوات العاملة عملياتها وفقاً لاستراتيجية عسكرية برية - أي أن تحقيق أهداف الحرب يتوقف على القدرة على إنجاز الأهداف الاستراتيجية باستخدام القوات البرية، التي تكون نقطة انطلاقها على طول الحدود البرية لإسرائيل. ويستلزم ذلك ضرورة منع المساومة على أرض إسرائيل السيادية باستخدام القوة العسكرية، التي تكون القوات البرية مكوّنها الأساسي.

- يمكن للتهديدات الناتجة عن الدول والمنظمات المجاورة أن ترغم إسرائيل على الانخراط في أكثر من ساحة قتال واحدة في وقت واحد. فيمكن أن تندلع معارك في ساحتين بريتين أو حتى ثلاث ساحات - مثلاً لبنان وسوريا؛ غزة؛ يهودا والسامرة - فضلاً عن ساحات أخرى تنشط فيها العمليات، في حال قيام كيانات معادية باختراق هذه الدول أو حدوث انعكاس استراتيجي بطريقة أو بأخرى.
- سيساهم ازدياد التحضّر والانتقال من القتال على الجبهات القاحلة إلى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في زيادة الاحتكاك في المناورات البرية وتأخير مثل هذه العمليات وإحباطها. فالعمليات التي تدور على الجبهات يمكن أن تستمر بسهولة لفترة طويلة وتتطلب تكاليف باهظة على الصعيدين العسكري والرأي العام. ويستلزم نقل المناورات بسرعة إلى عمق أرض العدو وتهديد مراكز ثقله تطوير القدرة على تنفيذ مناورة إحاطة شاملة على طول الخطوط الخارجية بحراً وجواً وبراً.
- بالإضافة إلى الساحات البرية، يمكن بسهولة أن تبرز ساحة بحرية قبالة سواحل لبنان وغزة، التي تشكل تحديات كبيرة أمام حرية الشحن والدفاع عن الأصول الاقتصادية لإسرائيل. وقد يزداد هذا

التحدي سوءاً وسط حدوث تحوّل استراتيجي سلبي من جانب الدول المجاورة مع تداعيات على حرية الملاحة في البحر الأحمر أيضاً.

ويمنح موقع إسرائيل وخصائصها الجغرافية مزايا أيضاً، مثل القدرة على:

- قطع خطوط الشحن إلى لبنان وغزة
- نقل القوات بسرعة بين ساحات المعارك عبر طرق داخلية قصيرة، وتفعيل القوات الجوية في كافة الساحات ضد أي تهديدات قائمة أو محتملة
- منع ترسيخ الوجود العسكري المعادي في يهودا والسامرة، وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، أو على الأقل اتخاذ خطوات استباقية لمنع مثل هذا الترسيخ
- وقف ظهور القوات العسكرية التقليدية في مرتفعات الجولان ولبنان وغزة وسيناء - أو بدلاً من ذلك، اتخاذ خطوات استباقية عند بروز أول مؤشر على [نشوء] قدرات عسكرية تقليدية في هذه المناطق

التهديد المرجعي والسيناريو المرجعي

يشير التهديد المرجعي إلى أعمال يقوم بها أعداء الدولة في نطاق أربع قدرات تهديد:

- **تهديدات الإرهاب كظاهرة منتشرة خلال أوقات السلم أو الحرب أو حالات الطوارئ**. تغطي هذه الظاهرة مجموعة من الأساليب المتنوعة، مثل الأسلحة الباردة، والأسلحة النارية، والعبوات الناسفة، وحتى الإرهاب غير التقليدي، الكيميائي والبيولوجي على حد سواء.
- **التهديد من الدول التي أثبتت قدراتها في جميع أبعاد الحرب** والتي يجب على إسرائيل مواجهتها.
- **التهديد غير التقليدي** - خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية على المدى القريب، والأسلحة النووية العسكرية على المدى البعيد.
- **تهديدات المجال السيبراني والمعلومات** الناشئة من الأعداء الإقليميين والخصوم العالميين.

ويمكن لأي من هذه التهديدات أن يبرز بشكل منفصل، أو في مجموعات مختلفة أو جميعها في وقت واحد - وكذلك في أوقات السلم أو الحرب أو حالات الطوارئ.

أما السيناريو المرجعي فهو مبني على إمكانية اتخاذ إجراءات متزامنة ضد مجموعة واسعة من التهديدات، كما هو موضح في التهديد المرجعي. فالظروف التي تنطوي على تهديدات شديدة ومتطرفة يجب أن تكون بمثابة مخطط لإنشاء جميع الأجزاء المكوِّنة لقوة إسرائيل. فضلاً عن ذلك، على التهديد المرجعي أن يفترض أن دولة إسرائيل ستضطر إلى التصرف بشكل مستقل دون أي دعم خارجي.

على الاستراتيجية الأمنية أن تواجه مجموعة من التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية القائمة على الفهم بأن الخطر يكمن في تزامنها. لذلك، يجب على [هذه] الإستراتيجية أن توفر استجابة متسّقة تعزز كل مكّون على حدة وسط خلق تفاعل متبادل عند جمع هذه المكونات معاً، على افتراض أن مطلب النظام الأمني سيتمثل بالعمل بشكل متزامن للدفاع عن الأمة وتحقيق النصر.

5
تعزيز الأمن القومي

مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي

يتكون جوهر الأمن القومي الإسرائيلي من عدة مبادئ صمدت أمام اختبار الظروف المختلفة بمرور الوقت. وعلى هذا النحو، يمكن لهذه المبادئ أن تشكل توجيهات عامة لصانعي سياسات الأمن القومي.

مبادئ الأمن العسكري

ستتصرف دولة إسرائيل بشكل عام على أساس استراتيجية دفاعية تهدف إلى ضمان وجودها. وضمن هذه الاستراتيجية، فإن مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي هي كما يلي:

- **جهود عسكرية وسياسية استباقية**. في أوقات السلم، يعني ذلك شنّ حملة بين الحروب؛ وخلال الحرب، الحفاظ على استعدادات عالية من أجل تحقيق نصر واضح.
- **منع اندلاع حرب وتأجيل المواجهات**. هذا مبدأ أساسي للأمن القومي، يجسّد رغبة إسرائيل في عدم خوض معارك وتأجيل الصراعات بقدر المستطاع.
- **الجودة على الكمية.** من ناحية الموارد المادية والبشرية، إن إسرائيل بطبيعتها في وضع غير مؤات مقارنة بأعدائها. لذلك يجب أن تعوّض ذلك بتفوقها النوعي.
- **نقل المعركة إلى أراضي العدو.** إن غياب العمق وقرب الأصول الاستراتيجية والبنى التحتية الحيوية من حدود إسرائيل، فضلاً عن تعرضها لنيران العدو بسبب تركزها على طول الخط الساحلي، يتطلب تَحوّل القتال بسرعة إلى أرض العدو.
- **تقليص مدة القتال.** إن الحاجة إلى الحدّ من الضرر الذي يلحق بالشعب وبالبنية التحتية للبلاد نتيجة للقتال، وكذلك تعبئة موارد إسرائيل والتهديد الذي يطال معظم مواطني البلاد إن لم يكن جميعهم، تستلزم تحقيق أهداف المعركة في أقصر وقت ممكن.
- **حدود يمكن الدفاع عنها.** تعزّز خريطة التهديدات التي تواجه إسرائيل أهمية الأرض لتحقيق الدفاع عن الوطن. ويتطلب مبدأ أساسي في هذا السياق اعتماد إسرائيل، في ظل أي ترتيب، على سيطرتها الأمنية المستقلة بالكامل، بما في ذلك في غور الأردن.
- **رعاية روح القتال**. تُعتبر الروح القتالية للأمة والإيمان بعدالة قضيتها مكوناً أساسياً لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي. وتُعتبر رعاية هذه الروح بكل طريقة ممكنة أمر إلزامي.

مبادئ الأمن المجتمعي

توجّه هذه المبادئ دور المجتمع الإسرائيلي في الأمن القومي:

جيش الشعب. يمثّل الجيش، وليس أقل من ذلك جيش الاحتياط، عنصراً جامعاً و"بوتقة الصهر" لإسرائيل، استناداً إلى خصائص وسِمات دولة محاربة. وفي إطار هذا النموذج، يستدعي الجيش النظامي قوته الضاربة

من السكان المدنيين - أي جيش الاحتياط. وستعزّز دولة إسرائيل جميع إمكانيات التجنيد الوطنية إلى أقصى حدّ من أجل تسخيرها لخدمة "جيش الدفاع الإسرائيلي"، الذي يكتسي جوهره كجيش الشعب قيمة عليا نظراً لأنه يستفيد من القدرات الفكرية والجسدية في أرجاء المجتمع الإسرائيلي. ويكمن التحدي الحالي في الانتقال إلى جيش الشعب الذي يكون أكثر احترافيةً وتنوعاً ومكافئاً. وما لم يُنظر إلى الخدمة العسكرية على أنها قيمة إسرائيلية أساسية، فإن الاستعداد لهذه الخدمة سيأخذ في التراجع.

الخدمة الوطنية الشاملة. هناك ثلاثة عوامل رئيسية ستساعد نموذج جيش الشعب على النجاح: (1) شعور الشراكة والتضامن من جميع شرائح السكان في المساهمة في [بناء] الدولة (وكذلك المساواة الكاملة في الحقوق)؛ و(2) تقدير لأولئك الذين يخدمون في الجيش، ولا سيما الجنود المقاتلين؛ و(3) دمج معظم مواطني البلاد في القوى العاملة. وإلى جانب هذه العوامل، يبرز مبدآن: تمتُّع "جيش الدفاع الإسرائيلي" بالحق الأول في اختيار من سيتمّ إدراجهم في صفوفه بناءً على احتياجات الجيش، كما أن الفئات الأخرى في المجتمع، ومن بينها الجماعات المعفاة من الخدمة العسكرية (أي اليهود المتدينين المتطرفين والعرب)، يجب تجنيدها للخدمة المدنية. ويمكن تأدية هذه الخدمة المدنية في الشرطة ودوائر الإطفاء و"ماغين دافيد أدوم" ("نجمة داوود الحمراء" - النسخة الإسرائيلية من "الهلال الأحمر" و "الصليب الأحمر الدولي") والمدارس والمستشفيات ودور الرعاية وحركات الشباب وجميع المنظمات الأخرى التي تساهم في المجتمع ككل.

وأولئك الذين يخدمون في "جيش الدفاع الإسرائيلي"، ولا سيما المقاتلين وجنود الدعم القتالي، يجب أن يحصلوا على تعويضات أفضل من غيرهم. ومن دون تشويه وظيفة أي جندي من جنود "جيش الدفاع الإسرائيلي"، يجب أن يكون هناك تمييز ملحوظ وواضح بين أولئك الذين يخدمون في الخدمة الوطنية/ المدنية أو في الخلفية العسكرية من جهة، وأولئك الذين يؤدون أدواراً قتالية أو دعماً قتالياً من جهة أخرى.

الجيش الاحتياطي الوطني. يُطلب من كافة المواطنين المؤهلين للخدمة في "جيش الدفاع الإسرائيلي"، بمن فيهم أولئك الذين أنهوا خدمتهم الإلزامية، والخدمة الوطنية، والذين لم يخدموا على الإطلاق، أن يكونوا جزءاً من الجيش الاحتياطي الوطني. ومن الضروري تطوير آلية لاستدعاء هذا الاحتياطي لتأدية مهمة خاصة بقوات الاحتياط يتمّ تفعيلها فقط في حالات الطوارئ القصوى، مع الحفاظ في الوقت نفسه على عملية محدودة النطاق، ومعدّلة للتدريب والحفاظ على اللياقة العملياتية.

الحفاظ على هوامش أمنية

إن العلاقة بين الأمن القومي والشعب والدولة، وكذلك الفهم الأساسي أن بإمكان الدولة تحمّل الهزيمة مرة واحدة فقط، سيرغمان إسرائيل في المستقبل المنظور على إعطاء الأولوية لاعتبارات الأمن القومي قبل جميع الاعتبارات الأخرى.

ويتطلب عدم الاستقرار وعدم اليقين في المنطقة أن تسند استراتيجية الأمن القومي اعتباراتها على السيناريو الأكثر منطقياً وأن تحتفظ على هوامش أمنية مرضية في مواجهة التهديدات والمخاطر ذات الصلة لتمكين الدفاع الوطني حتى في ظل أصعب الظروف.

يجب أن تؤخذ هذه الهوامش الأمنية في الاعتبار ليس من حيث التهديد بالحرب فحسب، بل من فرص إحلال السلام أيضاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للترتيبات والاتفاقيات الحقيقية مع الدول المجاورة أن توسّع الهوامش الأمنية لإسرائيل عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الإقليمية والدولية على حد سواء. ويعني اتخاذ مخاطر محتسبة

توفير هوامش كافية كأساس للتعامل مع مختلف الاحتمالات. ويتطلب ذلك أيضاً فتح مسارات بديلة تحسباً لتدهور العملية السياسية أو حتى انهيارها، مما يؤدي إلى إزالة هذه الهوامش.

حرية العمليات السياسية والعسكرية

تنطوي البيئات الاستراتيجية المختلفة التي تواجهها إسرائيل، وما يرافقها من تحديات، على قيود وفرص أمام القادة السياسيين في البلاد في ظل سعيهم إلى تحقيق أهداف الأمن القومي.

وبالنسبة للنخب السياسية والعسكرية، يُعتبر مبدأ التمتع بحرية العمليات والحفاظ عليها أساسياً لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف بنجاح. ويرتبط هذا المبدأ ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى المرونة المرتبطة بأدوات القوة واستخدامها المستنير.

وعلى نحو مماثل، يتطلب التحدي لشرعية إسرائيل، الذي يؤثر مباشرة على حريتها في التصرف، استخدام القوة الناعمة وتعديلها (على سبيل المثال، السياسية والقانونية والاقتصادية والنفسية) بما يتماشى مع القوة العسكرية الناشطة.

كما أن مبدأ الاعتماد على الذات أساسي لحرية العمليات، ويعكس الرغبة المستمرة في تعزيز قوة إسرائيل في مجموعة واسعة من المجالات، وخاصة في مجال الأمن، وضمان قدرة البلاد على الدفاع عن مصالحها الحيوية دون مساعدة أي قوات أجنبية أو موافقة دول أجنبية. وهنا، من الضروري التمييز بين الاعتماد العملياتي على القوات الأجنبية وأشكال التعاون الأخرى، مثل مشاركة المعلومات الاستخباراتية وإمدادات الأسلحة والدعم السياسي والائتمان الاقتصادي.

6
الاستجابات للتهديدات

تقوم استراتيجية الأمن الإسرائيلية على مقاربة دفاعية تهدف إلى ضمان وجود الدولة، والمشاركة في الجهود السياسية والعسكرية الاستباقية، وضمان قوة ردع فعالة، وإبطال التهديدات عند الضرورة، وإطالة الفترات الزمنية الفاصلة بين المواجهات.
ومع ذلك، فإن الإستراتيجية العسكرية لإسرائيل هجومية، وتقوم على الفهم بأنه من المستحيل هزيمة العدو عند اتخاذ موقف دفاعي خلال المواجهات أو عدم تنفيذ عمليات خلال فترات الهدوء. ولكي تُظهر المكاسب العسكرية انتصار إسرائيل - على سبيل المثال، تحقيق أهداف المواجهة، والنجاح على المستوى الاستراتيجي، وهزيمة العدو على المستوى العملياتي-التكتيكي - وتعزيز مفهوم "الجدار الحديدي" الذي يشكّل ركيزة استراتيجية الأمن القومي، لا بدّ من تطبيق قوة هجومية. ويجب أن يكون هذا التطبيق حاسماً، مع الحفاظ على شرعية إسرائيل وجيشها خلال الموجهات وفي الفترات الزمنية الفاصلة بينها.
وضمن سلسلة القيادة الوطنية، تتمثل القيادة العليا بالحكومة/مجلس الوزراء الأمني؛ ويخضع رئيس الأركان، أي القائد الأعلى للجيش، للحكومة سواء في مسألة استخدام القوة أو بناء القوة. ويخضع رئيسا "الشاباك" (جهاز الأمن العام الإسرائيلي) و"الموساد" مباشرة لرئيس الوزراء. أما مفوض الشرطة، فهو تابع لوزير الأمن الداخلي.

وتشمل المبادئ التنظيمية لاستراتيجية الأمن القومي ما يلي:

- توسيع قدرة البلاد على التحمل من خلال تطوير كافة الموارد التي تخدم الأمن القومي وتحديد إمكانيات موارد البلاد المخصصة للأمن القومي
- تنسيق وضمان تزامن كافة جهود الأمن القومي لتطوير أقصى قدر من المرونة للاستجابة لمختلف التحديات ووضع سياسة ردع والحفاظ عليها إزاء البيئة الإقليمية والأعداء المحتملين ضمنها، من خلال تعزيز القوة العسكرية للبلاد وتكييفها مع التحديات، ومن خلال استخدام قوة عسكرية كبيرة بشكل حازم كلما لزم الأمر أيضاً
- تطبيق استراتيجية وقائية متواصلة في فترات الهدوء، تشمل تعزيز الردع في مواجهة الساحة والأعداء الإقليميين، والأنشطة التي تهدف إلى زيادة القيود المفروضة على الأعداء - بما في ذلك الإضرار بقدراتهم ومنعهم من بناء القوة - والحفاظ على القنوات الاستراتيجية الخاصة بالتواصل والنفوذ والمحفزات.

وتهدف جميع هذه التدابير إلى إطالة فترات الهدوء والمساعدة على الانتصار في المواجهات عند حصولها. وأخيراً، لدى حصول مواجهات، تستدعي استراتيجية الأمن القومي تحركاً سريعاً لتعطيل معظم التهديدات وإزالتها والحد في الوقت نفسه من الأضرار التي تلحق بدولة إسرائيل وتهيئة الظروف لتحسين الأمن في اليوم التالي.

جهود الأمن القومي

إن استراتيجية الأمن القومي هي المبدأ التنظيمي الذي يشمل معظم الجهود لضمان تحقق مصالح إسرائيل على المدى القصير والمتوسط والطويل. وهنا، يعتبر مفهوم "الجدار الحديدي" الذي وضعه جابوتنسكي أساسياً. وبعبارة أخرى، لا يمكن تحقيق السلام إلا بعد أن يستنتج أعداء إسرائيل أن جهودهم غير مجدية، ولا تؤدي إلّا إلى زيادة معاناتهم. يجب أن يكونوا مقتنعين بأن بإمكانهم تحقيق الكثير من خلال الحوار وليس العنف.
ويقوم المكوّن الثاني على أفكار مصدرها القائد المؤسس لدولة إسرائيل، ديفيد بن غوريون، فيما يخص العلاقات المتبادلة بين المجتمع والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والقوة العسكرية والمكانة الدولية والسياسة الخارجية. وقد قامت دولة إسرائيل ببناء قوتها الدفاعية على أساس إدراكها بأن البلاد ستكون دائماً أقل عدداً (قلة في مواجهة الكثيرين). وهذا ما دفع بن غوريون إلى الاستنتاج بأن أمن إسرائيل يجب أن يعتمد على قواتها الاحتياطية، عندما تواجه البلاد تهديدات جوهرية لوجودها. وإلى جانب قدرات القوات الجوية والبحرية وجهاز الاستخبارات التي تمّ تطويرها للقوات النظامية في الخدمة الفعلية المعززة بقوات الاحتياط، تعتمد القوة الضاربة البرية بالكامل على جنود الاحتياط الإسرائيليين. وقد أوضح بن غوريون مبدأين أساسيين للرد الأمني: (1) نقل القتال إلى أرض العدو، كما ذُكر سابقاً، نظراً لافتقار إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي؛ و(2) اتخاذ قرار عسكري في أقصر وقت ممكن، بسبب الصعوبة الاقتصادية المتمثلة في إرسال قوة احتياطية كبيرة في قتال مطول، وبسبب صعوبة الحفاظ على الشرعية داخل المجتمع الدولي لاستخدام القوة على مدى الزمن.
وتؤكد هذه التفاصيل على ضرورة الحفاظ على قوات الاحتياط كقوة ضاربة في المناورات البرية - وهو مكوّن أساسي في الأمن القومي الإسرائيلي.

الأمن القومي من خلال استخدام القوة

ستفضل إسرائيل دائماً اللجوء إلى الأدوات السياسية بدلاً من الأدوات العسكرية، لكن يجب عليها الاستعداد لواقع إمكانية فرض الحرب عليها بسبب التهديدات لمصالحها الأمنية القومية الحيوية. لذلك، في غياب أي وسائل سياسية للحدّ من التهديدات، ستلجأ دولة إسرائيل إلى استخدام القوة من قبل "جيش الدفاع الإسرائيلي" والمنظمات الأمنية الأخرى.
ويهدف استخدام القوة والوسائل العسكرية إلى:

- ردع الدول الواقعة ضمن المجال الاستراتيجي لإسرائيل عن استخدام القوات و / أو الوسائل التقليدية أو غير التقليدية التي يمكن أن تعرّض وجود الدولة للخطر
- الدفاع عن وجود إسرائيل وسلامتها تحت أي ظرف من الظروف لاندلاع حرب، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية
- تحقيق أهداف الحرب، السياسية منها والعسكرية، من خلال نقلها إلى أرض العدو بأسرع وقت ممكن
- الدفاع عن الأمن الروتيني لدولة إسرائيل ضد الهجمات الإرهابية بكافة نطاقاتها وأنواعها
- الدفاع عن سلامة السكان والبنى التحتية المدنية ضد القوات والوسائل العسكرية التي قد تُستخدم ضدها وتلحق بها الأضرار والخسائر

وبالنسبة لمجموعة كبيرة من الميادين والظروف، تشمل الأهداف الأمنية الدائمة والافتراضات الرئيسية لـ"جيش الدفاع الإسرائيلي" والمؤسسة الأمنية ما يلي:

- ضمان عدم وقوع عمليات قتالية من أي نوع داخل الأراضي السيادية لدولة إسرائيل - بما في ذلك، على سبيل المثال، نيران المواجهات، والهجمات الإرهابية، والهجمات الجوية، والقتال التقليدي - ومنع انتهاك حقوق إسرائيل السيادية بما فيها حرية التنقل في المجالات الجوية والمياه الدولية
- ضمان عدم وجود قوة عسكرية أجنبية أو أي قوة مسلحة أخرى ضمن المؤخرة الاستراتيجية لإسرائيل بما يتجاوز خط محدد مسبقاً
- الحفاظ على حرية العمليات العسكرية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مع الحفاظ في الوقت نفسه على النظام وتوفير الأمن للمستوطنات اليهودية هناك
- منع الهجمات على المواقع الاستراتيجية وغيرها من المواقع التي تحددها الحكومة الإسرائيلية
- منع الهجمات من أي نوع، المادية وغيرها، على البنية التحتية الوطنية الحيوية
- ضمان أمن المجتمعات والمؤسسات اليهودية في جميع أنحاء العالم والحرص على الدفاع عنها إذا دعت الحاجة إلى ذلك

أخيراً، تبني إسرائيل ردها الأمني على المواجهات على أربعة مكوّنات: الردع والتفوق الاستخباراتي والدفاع والنصر.

مبادئ استخدام القوة العسكرية

ستعمل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشكل متواصل للدفاع عن الدولة خلال فترات الهدوء والطوارئ والحروب. وللقيام بذلك، سوف تشارك في ثلاثة جهود رئيسية:

- الا**ستعداد للحرب من خلال تعزيز القوة من كل نوع،** بما في ذلك تطوير استراتيجيات عملياتية للتهديدات الحالية والمستقبلية؛ إعداد قوة بشرية لمجموعة من احتياجات المؤسسات الأمنية مع تعظيم إمكانيات البلاد؛ اكتساب وتطوير وسائل حرب مناسبة للعديد من التهديدات المتنوعة والمتطابقة مع استراتيجيات إسرائيل العملياتية؛ تنظيم الجيش بما يتماشى مع احتياجات استخدام القوة؛ وأخيراً الحفاظ على روتين التدريب والتمرين على جميع المستويات.
- **تطوير وتنفيذ "حملة بين الحروب"** يشكّل هذا الجهد أحد التغييرات الأساسية في طريقة عمل دولة إسرائيل المتعلقة بالأمن. فهو لم يعد يستلزم الاستعداد للحرب فحسب، بل العمل أيضاً على اتخاذ إجراءات هجومية استباقية تعتمد على معلومات استخباراتية عالية الجودة. ولـ "الحملة بين الحروب" عدة أهداف جوهرية: ردع العدو وإبقاء الحرب بعيدة عن أرض إسرائيل؛ إضعاف الأعداء والقوات الضارة الأخرى في المنطقة؛ الحدّ من قدرة العدو على بناء قوة أو القضاء عليها؛ توفير الظروف المثالية لـ"جيش الدفاع الإسرائيلي" للفوز بالحرب القادمة؛ وأخيراً، المساعدة على ضمان الشرعية لإسرائيل لاستخدام القوة والإضرار في الوقت نفسه بشرعية العدو. وتنطوي الإجراءات المتخذة عند شنّ "حملة بين الحروب" وبشكل متأصل على مخاطر كبيرة قد تتدهور إلى اندلاع صراع عسكري واسع النطاق. لذلك، يجب إجراء تقييم شامل للمخاطر قبل كل إجراء.
- **شنّ الحرب**. يجب أن يكون "جيش الدفاع الإسرائيلي" في حالة استعداد عالية وفورية لاستخدام القوة ضد مجموعة من التهديدات للدفاع عن سيادة إسرائيل وشعبها وسكانها؛ ووضع حدّ للتهديد؛ وتحقيق النصر على العدو. بالإضافة إلى ذلك، ما أن تبدأ الحرب، يجب أن تنتهي بنتيجة واضحة بهدف تعزيز الأمن القومي وإظهار القوة من أجل تأجيل الجولة التالية من القتال.

وتتمثل السمات الرئيسية لاستخدام "جيش الدفاع الإسرائيلي" للقوة في إرادة الجنود للقتال، وكفاءة قادته، وقدرتهم على القيام بخداع العدو والاحتيال عليه. وتتفوق هذه القدرات على كافة السمات الأخرى التي يتميز بها "جيش الدفاع الإسرائيلي".

الردع

ينطوي الردع على ثني أعداء الأمة عن التصرّف ضدها بناءً على تعزيز القوة العسكرية والأمنية، والاستعداد والرغبة في مواجهة نية العدو في انتهاك سيادة مواطني البلاد وحياتهم اليومية وأمنهم. ويتمثل هدف الردع بالسماح بفترات طويلة من الهدوء يمكن خلالها للدولة أن تطوّر قطاع التعليم والرفاه والاقتصاد، فضلاً عن بناء قوة أمنية كافية تكون جاهزة لمواجهة انهيار الردع وبروز سيناريوهات التصعيد.

ويُمثل الردع مبدأً أساسياً ضمن الاستراتيجية الأمنية لإسرائيل. فقدرة البلاد على توفير الردع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على تحقيق النصر في ساحة المعركة. وبالفعل، يحظى الردع الفعال بدعم من خلال القدرة والإرادة على تحقيق ذلك النصر. ويستمد الردع قدرته من هذه القوة الكامنة في الخلفية ويتغذى بدوره على إيمان العدو به. ومع ذلك، فبشكل عام، يجب أن تكون إسرائيل مستعدة لوقت قد يفشل فيه ردعها بسبب عدة عوامل.

على سبيل المثال، في بعض الأحيان يتغلب حقد الأعداء واستياءهم على حسابات القدرات النسبية، حيث يمكن أن تندلع الحرب حتى لو لم يكن لدى العدو قدرة هادفة لمواجهة قوة "جيش الدفاع الإسرائيلي". وفي أحيان أخرى، ينتج التصعيد عن قدرة العدو المؤكدة على تحقيق إنجازات سياسية مهمة من حملة عسكرية منحته مكاسب تافهة فقط في ساحة المعركة. وهنا، لا تكمن الأسباب المنطقية في القوة العسكرية النسبية بل من النتائج المتوقعة على مستوى الاستراتيجية الكبرى. وأخيراً، أثبتت المواجهات الماضية أن دولة إسرائيل قادرة على توليد أثر رادع عندما واجهت رغبة من قبل الدول المعادية في تدميرها، لكن تأثير قوة الردع كان ضئيلاً للغاية في مواجهة عمليات محدودة، ولا سيما أعمال إرهابية.

وبالتالي، يقوم الردع الفعلي على توفير القدرة على التصرف بفعالية عند الضرورة، وعلى إقناع العدو بأن التهديد باستخدام الوسائل اللازمة لتحقيق النصر أمر حقيقي، وعلى مرونة صناع القرار في استخدام الأدوات المختلفة للتصرف في ظروف مؤقتة. إن هذا التكتيك الأخير هو سمة مميزة لمواجهات إسرائيل المحدودة ضد مختلف الكيانات غير الحكومية.

التفوق الاستخباراتي

يتمثل المكوّن الثاني من الرد الإسرائيلي على التهديدات، بالتفوق الاستخباراتي الذي يمكن أن يوفر إنذاراً مبكراً لإحباط نية العدو بشكل استباقي لإلحاق الأذى بالأمة. إن ذلك يمنح دولة إسرائيل وقتاً كافياً لصياغة رد مناسب على التهديد وتجنب حالة الاستعداد الدائم، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الأمة.

يتعين على "جيش الدفاع الإسرائيلي" والمؤسسات الأمنية الأخرى تزويد صناع القرار بمعلومات استخبارية محددة حول عوامل التهديد ونوايا العدو لاتخاذ خطوات معادية للدولة. وهذا أمر ضروري لتوفير الوقت اللازم لإعداد رد عسكري مناسب وعملي، من حيث الاستخدام الفوري للقوة أو بناء القوة على المدى الطويل.

وعلى مر السنين، طوّرت إسرائيل خبرة استخباراتية متفوقة لتحديد قدرات العدو ومعرفة نواياه لاستهداف الدولة. ويتم تطبيق هذه الخبرة على سيناريو تتعرض فيه الأراضي الإسرائيلية لهجوم من قبل القوات العسكرية. ولمثل هذه الحالات، وضعت المؤسسة الأمنية لغة مشتركة من المفاهيم التي تصنّف مؤشرات نية العدو للهجوم.

ويتطلب واقع التهديدات المتغيّرة وضع تصوّر حالي لمفهوم الإنذار المبكر. ولا يستلزم استخدام العدو المكثف لصواريخ قصيرة الأمد عمليات تحضير مطوّلة. وينطبق الأمر نفسه على الأسلحة الشائعة وأساليب حرب العصابات. وبالتالي، يمكن للمرء أن يحدّد التفوّق الاستخباراتي بخاصيتين رئيسيتين:

- **التفوّق الاستخباراتي البعيد**. قدرة الوكالات الاستخباراتية على توفير إنذار مبكر لنشر قوات خارج حدود البلاد - على سبيل المثال، تحذيرات استخباراتية في سوريا أو تحذيرات استخباراتية محددة بدقة في قطاع غزة. وفي كلتا الحالتين، على مجتمع الاستخبارات توفير الإنذار المبكر في ظل غياب وجود برّي دائم. ويُعتبر توفير إنذار مبكر خارج حدود الدولة، صعباً بحدّ ذاته عندما يتعلق الأمر بالنيران العالية المسار، مثل الصواريخ قصيرة المدى، أو نشر قوات غير رسمية تديرها منظمات إرهابية تستخدم تكتيكات حرب العصابات.
- **التفوق الاستخباراتي المترافق مع تواجد على الأرض**. يتميز قتال "جيش الدفاع الإسرائيلي" في يهودا والسامرة خلال الخمسة عشر عاماً الماضية من الصراع بالقدرة على إصدار تحذيرات استخباراتية مبكّرة فعالة. وهذه القدرة مبنية على الوجود الدائم لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" في تلك المنطقة. وهناك، يتمكن "جيش الدفاع الإسرائيلي" و"الشاباك" في الحدّ من نطاق الإرهاب إلى حد كبير. وتثبت محاولة تحقيق نتيجة مماثلة في غزة ولبنان مدى صعوبة توفير معلومات استخباراتية فعالة من بعيد.

وستعمل المؤسسات الأمنية على تزويد صناع القرار في إسرائيل بتحذيرات استخباراتية مبكرة بشأن التقلبات الاستراتيجية التي يمكن أن تحدث في المنطقة، فضلاً عن الاستخبارات الضرورية لتكييف بناء قوة الدولة وضبطها.

الدفاع

يستلزم المكوّن الثالث لرد إسرائيل على التهديدات [امتلاك] قدرات دفاعية بجميع أبعادها، مع التركيز على الأرض، حيث لا يمكن لإسرائيل أن تتحمل تعرض سيادتها لأضرار طويلة الأمد. ويتكون الدفاع من العناصر التالية:

- **الدفاع عن الحدود**. الدفاع عن أراضي الدولة للحفاظ على سيادتها ضمن الحدود والدفاع عنها ضد أي غزو من قبل قوات أو جيوش معادية، فضلاً عن منع التوغلات، وتجاوز الحدود بطريقة غير قانونية وغيرها من الأفعال. وستطبّق مهام الدفاع على طول الحدود البرية والخط الساحلي والمطارات والموانئ البحرية.
- **الدفاع عن المجال الجوي**. الدفاع عن المجال الجوي لدولة إسرائيل ومنع استخدامه من قبل كيانات معادية للدولة.
- **الدفاع عن الطرق البحرية ومسارات الشحن**. الدفاع عن المياه الإقليمية للدولة، والدفاع عن أصولها الاقتصادية في البحر وقدرتها على تعظيم الموارد الطبيعية البحرية، إلى جانب الدفاع عن مسارات الشحن من الدولة وإليها.
- **الحفاظ على الأمن العام**. الدفاع عن الدولة من خلال وقف الأنشطة الإرهابية المنظمة وغير المنظمة داخل حدود البلاد وخارجها.
- **تطوير القدرة على الدفاع عن الدولة ضد النيران العالية المسار** من خلال عدة عناصر رئيسية:

- **تحذيرات مبكرة من النيران العالية المسار** - القدرة على توفير تحذيرات محلية (في الزمان والمكان) للسماح للشعب بما يكفي من الوقت للاستجابة والاحتماء، إلى جانب منع عرقلة الحياة اليومية قدر الإمكان.
- **الدفاع السلبي** - بناء مساحات آمنة في المنازل والمباني العامة وأماكن أخرى ضمن المجال العام لتقليل عدد الضحايا الذين قد يسقطوا بسبب النيران العالية المسار.
- **الدفاع النشط** - الحفاظ على القدرة على اعتراض النيران العالية المسار خلال طيرانها لتقليل، قدر الإمكان، الأضرار التي قد تلحق بالبنى التحتية الوطنية الأساسية، وبقدرة "جيش الدفاع الإسرائيلي" والمؤسسات الأمنية على وقف التهديدات، وبالشعب عموماً.
- **المكوّن المدني** - تعزيز قدرة المواطنين على التحمل ومقدرتهم على التعافي من خلال تعزيز الحكومات المحلية، ومنظمات المساعدة والإغاثة (مع دمج جمعيات تطوعية)، والقادة المحليين.

- **الدفاع عن الفضاء الإلكتروني**. الدفاع عن الفضاء الإلكتروني الوطني مع الحفاظ على التعاون بين المؤسسات الأمنية و"المديرية السيبرانية الوطنية الإسرائيلية" ("مديرية الإنترنت الوطنية الإسرائيلية")، استناداً على الإدراك أنه في حالات الطوارئ والحروب، سيكون لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" سلطة أكبر لتحديد الأولويات عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الفضاء الإلكتروني (السيبراني) الوطني.
- **التصدي للجهود النفسية الهجومية التي يبذلها الأعداء والخصوم.** الحفاظ على القدرة على التصدي للعمليات النفسية التي يشنها الأعداء والخصوم ضد مجموعة من الجماهير المستهدفة في إسرائيل والخارج.

النصر

في سياق استراتيجية الأمن القومي، يعني النصر تحقيق أهداف الحرب والحصول على قبول العدو القسري لشروط الدولة للتوصل إلى ترتيب ما أو لوقف إطلاق النار. ونظراً إلى هذه النتيجة المرجوة، فبمجرد انهيار قوة الردع، يصبح من الضروري وقف التهديد بأسرع طريقة ممكنة وأكثرها وضوحاً لتجديد قوة الردع، والعودة إلى الحياة الروتينية، والسماح لفترة طويلة من الهدوء استناداً إلى القوة الأمنية.

علاوةً على ذلك، يتحقق النصر عندما تستوعب قيادة العدو واقع أن استمرار المواجهة لن يساهم فقط في عجزها عن تحقيق أي أهداف، بل من المتوقع أن يؤدي بيقين مطلق إلى خسارة الأصول التي يقوم عليها نظامها، لدرجة تهدد بقاء القيادة السياسية والشخصية الخاصة بها. ويمكن تحقيق النصر عبر عدة وسائل:

- عملية عسكرية سريعة وقوية تدعمها جميع المؤسسات الأمنية ويكون فيها "جيش الدفاع الإسرائيلي" في موقع هجومي، ومن شأنها أن تشمل تفعيل كل مكوّن من مكونات هذه القوة بما في ذلك: مناورات برية عسكرية على الجبهة وفي عمق أرض العدو؛ هجمات عملياتية واستراتيجية عالية المسار وهجمات بنيران المواجهة بناءً على معلومات استخباراتية دقيقة حول أهداف تم تحديدها مسبقاً، فضلاً عن أهداف تتيحها الفرص؛ عمليات خاصة؛ ضربات في الفضاء الإلكتروني؛ وعمليات نفسية هجومية - على أساس أن أي انتصار يتمثل في القدرة على اغتنام المبادرة في أسرع وقت ممكن وممارسة ضغوط متزايدة على الأصول الحيوية للعدو، مع عرقلة قدرة صناع قراراته على التقييم على جميع المستويات.
- جهود الدفاع الوطني - العسكرية والمدنية - للحدّ من الأضرار والحفاظ على نسيج الحياة المدنية

- مبادرة سياسية تتكوّن من عدة عناصر، بما فيها: الجهود الرامية إلى إضفاء شرعية دولية على أهداف الإجراءات الإسرائيلية والسعي لتشكيل تحالف سياسي محلي ودولي لمنع العدو من تحقيق أهدافه، مع العمل بالتنسيق مع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي للتوصل إلى ترتيب مناسب لدولة إسرائيل

ومن المناسب عدم استخدام مفهوم القرار العسكري على مستوى الأمن القومي أو حتى في السياق الاستراتيجي. ولهذا المفهوم مكانة أساسية في الخطاب العسكري العملياتي والتكتيكي. وفي هذه المستويات من العمليات، من الضروري التوصل إلى قرار عسكري بشأن العدو، مما يعني القضاء التام على قدرته القتالية، حيث يتم إيصاله إلى حالة من العجز، أو التدمير المادي، وبالتالي الاستسلام.

أسباب الحرب

يجب أن تكون كل حملة جزءاً من الجهود السياسية وأن تكون لها أهداف سياسية. وتكمن صياغتها ضمن نطاق اختصاص النخبة السياسية.

خلال الحرب، تكافح دولة إسرائيل لتحقيق نتيجة تتجلى في افتقار العدو إلى القدرة على التحرك أو الرغبة في القيام بذلك. أما الهدف الأكبر المتمثل في السعي لتحقيق النصر فهو تعزيز قوة الردع وتغيير الوضع الاستراتيجي على المدى الطويل، وبالتالي يتجلى هذا الإنجاز بإلحاق الضرر بقدرة العدو المتجددة على بناء قواته وبفترات طويلة من الهدوء بين المواجهات. وتتمثل السمة الرئيسية لاستخدام القوة بفعالية بتشغيل قوة عسكرية ضخمة وسريعة، تهدف إلى إزالة التهديد والدفاع عن الأمة مع تقليل الأضرار اللاحقة بدولة إسرائيل. ويمكن تحقيق حملة تهدف إلى إحراز النصر في عدة سيناريوهات، أطلقت بعضها إسرائيل وظهر البعض الآخر من خلال استغلال الفرص الناتجة عن رفض العدو لتغيير الوضع الاستراتيجي من أساسه. وفي هذا السياق، تبرز أربعة سيناريوهات:

- **رد دفاعي على هجوم خطير لا يطاق من قبل العدو** - حملة دفاعية تفاعلية لوقف مبادرة هجومية خطيرة ينفذها عدو ما. ويتركز الجانب الخطير على قوة التهديد وإمكانية التسبب في ضرر لا يطاق لإسرائيل.
- **هجوم استباقي تشنه إسرائيل** - حملة لتحقيق النصر وربما نصر حاسم من خلال شن حرب وقائية تهدف إلى تقويض نية العدو وقدرته على مهاجمة إسرائيل (على مستوى عالٍ من اليقين والتحذيرات المبكرة) من خلال الإضرار باستعدادات العدو ومحاولته لبناء قوته. ويمكن استغلال مثل هذا الهجوم الاستباقي لتحقيق النصر بغية تغيير التوازن الاستراتيجي للدولة على المدى الطويل.
- **إلحاق ضرر استباقي بقدرة العدو على بناء قوته**. يمكن لإسرائيل اتخاذ خطوات لإلحاق الضرر بقدرة العدو على بناء قوته من خلال الحملة بين الحروب وكجزء من حملة أوسع نطاقاً تهدف إلى إحباط القدرات الاستراتيجية للعدو على حد سواء.
- **الانتقام من خلال قوة ردع** - حملة مصممة للانتقام من العدو على خلفية عملية نفذها سابقاً أو توفير قوة الردع بحيث لا ينخرط العدو في عمليات مماثلة في المستقبل.

في سياق حملة محدودة، يتمثل الهدف الأساسي لإسرائيل في الحفاظ على روتين أمني معقول والسماح للدولة بتطوير كافة القطاعات (مثل التعليم والاقتصاد والرعاية الصحية والسياحة). ويتم الحفاظ على هذا الروتين الأمني بفضل الإجراءات الدفاعية على الحدود، وفي المجال الجوي للدولة، وفي مجالات أخرى؛ والتدابير

الاستراتيجية لإحباط التهديدات التي لا ترقى إلى عتبة الحرب، وتحقيق نصر واضح في حال اندلاع حرب؛ والأنشطة التي هي جزء من الحملة بين الحروب. وبصرف النظر عن هذه التفاصيل، يجب أن تكون الحملة المحدودة هي الخيار الأخير، بعد استنزاف الخطوات الدبلوماسية وغيرها من الخطوات المرحلية، كما يجب أن يكون لها هدف سياسي واضح.

وقبل الشروع في حملة محدودة، يجب إجراء تحليل واسع النطاق للمخاطر لإيجاد التوازن الصحيح بين: الأذى المادي اللاحق بالمنطقة المتضررة مقارنة بالمناطق الأخرى المعرضة للتهديد منذ قيام الدولة؛ الشعور بأمان السكان، مع أخذ الصورة الأوسع نطاقاً في الاعتبار؛ وما إذا كان هناك ما يبرر تكاليف حملة محدودة لكونها تتعلق بالاقتصاد والشعب الإسرائيلي الأشمل.
بالإضافة إلى ذلك، وقبل إطلاق حملة محدودة، يجب إجراء تحليل للأهداف السياسية، إلى جانب التكاليف والفوائد المرتبطة بها. هناك هدفان محتملان للعملية العسكرية. الأول هو التسبب في انهيار حوكمة العدو ضمن مجال التهديد (مثل "حماس" في قطاع غزة) من خلال الاحتلال الكامل، ونتيجة ذلك ستضطر إسرائيل إلى التعامل مع عبء عملياتي طويل الأمد لاجتثاث البنى التحتية الإرهابية. وهذه مسؤولية اقتصادية ثقيلة سترغم إسرائيل على توفير احتياجات السكان، كما أنها عبء سياسي ثقيل لأنه سيكون من الصعب على إسرائيل، إن لم يكن من المستحيل عليها، إيجاد طرف خارجي قادر على الاضطلاع بدور توفير الأمن في المجال.
والهدف السياسي الثاني المحتمل لحملة محدودة هو استعادة قوة الردع. وفي مثل هذه الحالة، يجب تقييم التكلفة الإجمالية المترتبة على الاقتصاد من حيث الأضرار الكبيرة التي تلحق بالنسيج الوطني مقابل انعدام ثقة الشعب في قدرة الدولة على تحقيق الردع ضد الإرهاب الشائع. يجب أن يكون الشروع في حملة محدودة هو الخيار الأخير كما ذُكِر سابقاً، ولقيادة الأمة دور حاسم في توفير المرونة والاستقرار من أجل عدم الانجرار إلى حرب في أعقاب كل هجوم أو سلسلة من الهجمات.

الأمن القومي من خلال الوسائل السياسية

تشكّل العلاقة السياسية الإستراتيجية الخاصة التي تتمتع بها إسرائيل مع الولايات المتحدة أحد أركان الجهود الإسرائيلية الشاملة لتحقيق الأمن القومي بالوسائل السياسية. ومع ذلك، يجب تفعيل أي أدوات سياسية إضافية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك عملية الترتيبات والتحالفات والتعاون مع دول المنطقة، وبناء علاقات وإبرام اتفاقات مع مختلف دول المنطقة والعالم. وقد يشمل ذلك:

- تقوية ورفع مستوى النظام الدبلوماسي الذي يعمل على تعزيز مصالح الأمن القومي الإسرائيلي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تعزيز شرعية إسرائيل ومكانتها في المجتمع الدولي
- شن حملة قانونية للحد من نطاق عمل الجماعات والدول الإرهابية، فضلاً عن الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل ضد مصالح الأمن القومي الإسرائيلي
- إدارة حملة وطنية للترويج للأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في الساحة الدولية، ومكافحة حملة نزع الشرعية، وتحقيق حرية التصرف اللازمة لاستخدام القوة العسكرية

مكافحة جهود نزع الشرعية

في ظل عدم تحقيق نجاحات كبيرة في إلحاق الضرر بإسرائيل بالوسائل العسكرية، تطوّرت أساليب إيديولوجية لسد الفجوة. وتتمثل أهداف [الأعداء] بإنكار شرعية وجود إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي.

وتقود هذه الجهود جماعات مدنية اجتمعت بشكل غير رسمي تحت مظلة حركة لمقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها. وتهدف هذه الحركة إلى تطوير والترويج لأفكار في الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام تجرّد إسرائيل من الحق في الوجود وتعرّف الصهيونية على أنها مؤسسة استعمارية غريبة عن المنطقة.
وتمثل الحركة تهديداً من خلال تشجيع مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها بهدف عزلها اقتصادياً وثقافياً وأكاديمياً. وغالباً ما يستند الترويج للمقاطعة على الأكاذيب وأنصاف الحقائق، لكن استخدام قنوات اقتصادية وثقافية وأكاديمية قد يضر على المدى الطويل بقدرات إسرائيل السياسية وحرية عملياتها، ويقوّض قدرة البلاد على ضمان شرعية أفعالها، وحتّى يحدّ من قدرتها على التصرّف ضد أعدائها.
وتكمن القضية الفلسطينية في صميم هذه الجهود. فحركة نزع الشرعية عن إسرائيل تسعى إلى تسليط الضوء على القضية الفلسطينية ومنحها الأولوية على حساب الصهيونية، بينما تقارن بين القضية الفلسطينية وكفاح الأقليات والسكان الأصليين في جميع أنحاء العالم من أجل إثارة التعاطف وخلق شعور بالمصير المشترك وكسب الدعم.
وقد سبق لدولة إسرائيل أن اتخذت إجراءات للتصدي لهذه الظاهرة، لكن يجب توسيع هذه الجهود. على إسرائيل الآن إعداد استراتيجية شاملة لمواجهتها وتجنيد قدراتها الوطنية، وأطراف في المجتمع الدولي، واطراف أخرى ضمن الشتات اليهودي للقيام بذلك. ويجب أن يستند هذا الرد إلى عدة مبادئ أساسية:

- التعاون مع المنظمات المدنية التي تعمل أساساً بالنيابة عن إسرائيل وضد حركة المقاطعة، مع توفير الدعم الضروري لها من حيث البيانات والمعلومات الاستخباراتية.
- انخراط نشط من قبل مؤسسات الدولة مع الهيئات المدنية والاقتصادية والثقافية والأكاديمية، مع المشاركة بشكل استباقي في تطويرها. وتعتبر مثل هذه العلاقات ضرورية بين الأشخاص والمنظمات على حد سواء لفتح قنوات تواصل وبناء روابط لمواجهة الرسائل والأفكار المعادية لإسرائيل.
- اتخاذ تدابير ضد تمويل منظمات المقاطعة من خلال كشف مصادرها ومن خلال العمل السياسي

الأمن القومي من خلال الوسائل الاقتصادية

يهدف المكّون الاقتصادي للأمن القومي إلى تطوير المجتمع والتعليم والثقافة لتعزيز الدولة ودعم التماسك الاجتماعي والتضامن. وفي المقابل، تهدف هذه الجهود إلى دعم دولة الرفاه التي تلبي احتياجات جميع السكان. وستستفيد إسرائيل من جعل نفسها محركاً للنمو الاقتصادي يساهم، من خلال الابتكار التكنولوجي، في التطور البشري على مستوى العالم، ومن خلال استخدام هذه المكونات لبناء مصالح مشتركة وشراكات مع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي.
وفيما يخص الأمن القومي على نحو أدق، على إسرائيل تكييف تطوير البنى التحتية الاقتصادية بحيث يمكن تسخيرها لحاجات الأمن القومي ودعم المجهود الحربي (على سبيل المثال، الوسائل المادية للتعزيز، والاستمرارية الوظيفية، ومصادر الطاقة، وإعادة تطوير المنشآت الصناعية لتصبح مؤهلة لتصنيع مستلزمات الحرب).

بالإضافة إلى ذلك، على اقتصاد إسرائيل أن يسمح بتخصيص ميزانيات للأمن القومي من أجل بناء وتطوير المؤسسة الأمنية وكافة عناصرها العسكرية والمدنية، وكذلك للحفاظ على احتياطيات المواد الخام والمعدات ومختلف المنتجات التي يجب على إسرائيل شراؤها من أطراف أجنبية لاستخدامها خلال الحرب.
ويُعد إنشاء وصيانة وتنمية بنية تحتية لتطوير وتصنيع أنظمة الأسلحة، والتسلح، والمعدات القتالية أمراً ضرورياً لقدرة "جيش الدفاع الإسرائيلي" على الاضطلاع بدوره دون الاعتماد على مصادر خارجية، مثل الاستثمار في أعمال بحث وتطوير عسكرية والاستعانة بالقدرات العلمية للبلاد لضمان الميزة التكنولوجية لـ"جيش الدفاع الإسرائيلي" والميزة التنافسية لقطاع الدفاع.
بالإضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل استخدام جهازها الخاص بتصدير الأسلحة وأعمال البحث والتطوير في مجال الدفاع لتعزيز العلاقات الأمنية والسياسية، والاقتصاد، والبنية التحتية الأمنية الصناعية. وتساعد هذه التدابير سير العمل دون انقطاع في البنية التحتية الاقتصادية المهمة خلال الحرب، وتحويل المصادر الاقتصادية إلى "جيش الدفاع الإسرائيلي" (على سبيل المثال، أنظمة النقل البري، والجوي، والبحري، والصناعات، والخدمات).

وأخيراً، يجب إنشاء نظام لدعم الأعمال التجارية للإستعداد للحرب، وتلبية احتياجاتها المختلفة، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب. وتحقيقاً لهذه الغاية أيضاً، تبرز الحاجة إلى هيكلية تنظيمية مشتركة بين الوزارات للمساعدة في الحفاظ على النشاط الاقتصادي اللازم طيلة فترة الحرب.

الأمن القومي من خلال الجهود الاجتماعية

المجتمع الإسرائيلي

يهدف المكوّن الاجتماعي للأمن القومي إلى توفير الأساس الاقتصادي المشترك القائم على القيم والأخلاق لاستخدام القوة. ويكتسي هذا الجهد أهمية أيضاً لتعزيز الشرعية الداخلية لجميع الجهود الأخرى للأمن القومي. ويتكون النسيج الاجتماعي في إسرائيل من عدة خيوط، مما يطرح تحدياً يعيق التوصل إلى توافق في الآراء، ولكنه يمثل أيضاً ذخراً قيّماً لبناء مجتمع نابض بالحياة. وعلى الرغم من التحديات الاجتماعية المختلفة، تمكنت إسرائيل من بناء اقتصاد قوي قادر على دعم الجهود الأمنية.
لكن لا يمكن للمرء أن يفترض ببساطة أن هذا الواقع سيستمر إلى الأبد. فمرونة المجتمع الإسرائيلي ركيزة أساسية للأمن القومي، وبالتالي من الضروري توسيع مجال التوافق في الآراء مع السعي إلى تحديد القواسم المشتركة بين كافة المجموعات وتماسكها.
إن وجود مجتمع أخلاقي وفضيل يؤيد عدالة قضيته هو أساس الوجود القومي الإسرائيلي ويكتسي أهمية موازية لأي قدرة أمنية ملموسة. فدمج الأقليات العربية ضمن المسعى القومي أمر ضروري، تماماً كمطالبتها بالولاء للدولة ومؤسساتها. وتتطلب مركزية التعليم من أجل التنمية الاجتماعية التقليل، قدر الإمكان، من وضع أنظمة مدرسية منفصلة لقطاعات سكانية مختلفة، وهي ظاهرة لا تؤدي إلّا إلى تعميق الخلافات الاجتماعية. لذلك، فإن تعزيز التعليم الذي ترعاه الدولة أمر ضروري، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يلعبه ذلك في تحديد القاسم المشترك للمجتمع الإسرائيلي.

يهود الشتات

إن دور إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي كان ولا يزال يعتمد دائماً على العلاقة والدعم المتبادلين بين الدولة ويهود الشتات. وهذا الارتباط هو ركيزة أساسية للأمن القومي الإسرائيلي وينعكس في القيم الوطنية للدولة وسبب وجودها. وتجسدت هذه العلاقة على مر السنوات، من خلال مساعدة إسرائيل للمجتمعات اليهودية المعرضة للخطر في جميع أنحاء العالم وجهودها لدمج واستيعاب المهاجرين الجدد، في حين وفر يهود العالم دعماً سياسياً من الدول التي يقيمون فيها، ودعماً اقتصادياً للدولة النامية، وعمقاً استراتيجياً كان حاسماً طوال فترة وجود إسرائيل.
ويشكّل يهود العالم أيضاً مكوّناً مهماً في قوة إسرائيل. فهم مصدر تنمية من خلال استثماراتهم المباشرة وأعمالهم الخيرية، وخاصة هجرة الشباب اليهود من كافة أنحاء العالم. وقد حصلت الدولة الناشئة على مساعدات كبيرة خلال موجات الهجرة الجماعية في خمسينيات القرن الماضي، والأزمات الأمنية قبل حرب الأيام الستة وبعد حرب أكتوبر (حرب يوم الغفران)، والتدفق الهائل للمهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي.
ولكن بالنظر إلى الاتجاهات المثيرة للقلق داخل إسرائيل وضمن المجتمعات اليهودية في الشتات، وبين إسرائيل وهذه المجتمعات، فقد حان الوقت لإعادة النظر في بعض الافتراضات الأساسية المتعلقة بالعلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات.
وتنعم حالياً الغالبية العظمى من المجتمعات اليهودية في جميع أنحاء العالم باستقرار اقتصادي و[تعيش في بيئة] آمنة جسدياً مقارنةً بالماضي، على الرغم من أنها تواجه زيادة في معاداة السامية من كل من اليمين المتطرف واليسار المتطرف. وتتأثر سلامة هذه المجتمعات في بعض الأحيان بالإجراءات الإسرائيلية، وقد يجد أفرادها أنفسهم مطالَبين بتحمل مسؤولية موقف إسرائيل أو شرحه. وعملياً، تجد هذه المجتمعات نفسها على الخطوط الأمامية من الصراع على شرعية إسرائيل وفي مواجهة حركة المقاطعة التي تسعى إلى بث التفرقة بين إسرائيل ويهود الشتات، مما قد يجعل إسرائيل عبئاً على [هذه] المجتمعات ويلحق الضرر بعلاقاتها مع الدولة. وفي السنوات الأخيرة، يكافح المجتمع اليهودي العالمي المتنوع على نحو متزايد في بعض الأحيان من أجل إيجاد صلة مع الدولة. وإذا وضعنا هذه التحديات جانباً، فإن نجاح مجتمعات الشتات جعلها أصولاً رئيسية في حشد الدعم السياسي لإسرائيل في البلدان المعنية. ومن الأهمية بمكان، أن الجالية اليهودية الأمريكية هي المكوّن الرئيسي في الدعم الأمريكي التقليدي من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) لإسرائيل وهو أساس العلاقة الثنائية المتميزة التي تعرضت خلال السنوات الأخيرة لضغوط متزايدة بسبب التطورات السياسية والاجتماعية.

يتعين على إسرائيل تكثيف جهودها من أجل دعم وتعزيز روابطها مع يهود العالم باعتبارهم أحد مكونات أمنها القومي. ويجب أن تعمل جهات رسمية مكرّسة لهذا الموضوع ضمن السلطتين التنفيذية والتشريعية على تحقيق هذه الاستراتيجية التي يجب أن تعكسها عمليات صنع القرار في البلاد. كما يجب على الدولة أن تستعد لهذا الجهد وتخصص الموارد البشرية والمادية لبناء بنية تحتية مساعدة تهدف إلى تعزيز التواصل مع مجتمعات الشتات، وخاصةً في الولايات المتحدة. يجب أن يستند ذلك إلى الشعور بالمصير المشترك بين الدولة ومواطنيها والمجتمعات اليهودية في الخارج. أخيراً، على إسرائيل مواصلة العمل بناءً على إحساس بالمسؤولية تجاه الشعب اليهودي بأسره مع استحداث مساحة تكون بمثابة الوطن القومي للشعب اليهودي.

الأمن القومي من خلال القطاع المدني

يتطلب وضع إسرائيل ونطاق التهديدات على حدودها، وخاصةٍ على الجبهة المدنية، مشاركة جميع السكان المدنيين في جهود الأمن القومي على النحو التالي:

- استخدام المجتمعات الحدودية ومجتمعات التخوم لدعم نظام الدفاع عن الأراضي وحماية المناطق الحدودية بشكل عام؛ إشراك السلطات المدنية، وحركات الشباب، والمدارس لمساعدة السلطات على التعامل مع تهديد الصواريخ الباليستية والتهديدات الجوية الأخرى، سواء كانت تقليدية أم لا؛ استخدام هذه الموارد للتعافي من مثل هذه الهجمات
- إشراك السكان المدنيين في الدفاع ضد الإرهاب ووقفه وتحسين الأمن العام؛ الحفاظ على هيكلية تنظيمية مشتركة بين الوزارات لأغراض دفاعية؛ والمحافظة على حياة روتينية مستقرة في أوساط المدنيين

الأمن القومي من خلال البنية الأساسية المادية

لتحقيق أهداف الأمن القومي من خلال البنية الأساسية المادية، يجب دمج الوزارات الحكومية المختلفة في إسرائيل في مراحل التخطيط والتنسيق والتنفيذ الخاصة بأنظمة التطوير وفقاً لاحتياجات الأمن القومي. وتشمل المهام تنويع الموارد الاقتصادية لصالح الأمن القومي (على سبيل المثال النقل والسحب، والصناعة، والرعاية الصحية، وصناعة الأغذية وتسويقها)، إلى جانب تخطيط وتنسيق وتنفيذ عمليات انتشار السكان والاستيطان، والمشاريع الوطنية الأخرى. كما يجب أن تتواءم مثل هذه البنية الأساسية المادية مع شبكة الطرق والمطارات والموانئ البحرية ومحطات الكهرباء ومنشآت الطاقة والمياه في البلاد.
وعلى وجه التحديد، من الأهمية بمكان الاحتفاظ بالقدرة المستقلة على مزاولة التجارة عن طريق البحر، وهو الهدف الذي يتطلب بناء القدرة على الشحن المستقل في حالات الطوارئ وأوقات الحرب. واليوم، لا تملك دولة إسرائيل أي قدرة فعالة على تأمين الشحن من الدولة وإليها خلال حالات الطوارئ، عندما تحول المخاوف الأمنية أو تكاليف التأمين المرتفعة دون إبحار شركات الشحن الأجنبية إلى الموانئ الإسرائيلية. وبالتالي، من المهم إيجاد حل لهذه الفجوات.

جوانب أخرى من الرد على التهديدات

يجب على إسرائيل أن تعمل على الحفاظ على مكانتها في نظر المجتمع الدولي - وخاصةٍ الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية - إذ تكمن مصلحة الدولة في السعي للحصول على دعم دولي لوجودها الأساسي وكذلك لقرارات وطنية مهمة. وعلى الساحة الشرق أوسطية، يجب على إسرائيل أن تعمل بطريقة تقلل إلى أقصى حد ممكن من التهديدات الأمنية ضدّها وتولّد فرص تعاونية. ومع ذلك، يؤكّد مبدأ الردّ المستقل أن الاعتماد على التحالفات لا يمكن أن يؤدي إلى أي اعتماد عسكري على كيان أجنبي لأغراض دفاعية في إطار أي سيناريو معقول. وتنطوي مكوّنات أخرى على ما يلي:

- **توسيع نطاق المناورة.** يستلزم ذلك زيادة حرية إسرائيل السياسية والعسكرية من خلال مجموعة من الروابط والعمل مع الأطراف في المجتمعات الإقليمية والدولية.
- **فتح قنوات التواصل مع مختلف الأطراف المستهدفة.** يعني ذلك الحفاظ على خطوط الاتصال العلنية والسرية مع الأطراف المعنية من أجل تحديد المصالح المشتركة ووقف الأنشطة العدائية التي تستهدف إسرائيل ومصالحها.
- **تعظيم المصالح المشتركة.** يتطلب هذا المسعى إجراء تحقيق مستمر لتحديد القواسم المشتركة مع دول الجوار مع تعزيز المصالح المتبادلة معها ومع أصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم دول المنطقة والفلسطينيون.

- **تعزيز العمق الاستراتيجي.** تعاني إسرائيل مشكلة عمق استراتيجي جغرافي وسياسي محدود على نحو خاص، وذلك لأنها تقع في منطقة معادية وإلى مساحتها الصغيرة على حد سواء. وفي ضوء ذلك، يجب بذل جهد مستمر لتعزيز العمق الاستراتيجي للبلاد بوسائل تعويضية، مثل التعاون الإقليمي، والحوار مع أطراف تجمعها بهم مصالح مشتركة، والحصول على دعم العمليات التي تعود بالفائدة على دولة إسرائيل.

7
الخاتمة

نهضت دولة إسرائيل من زوبعة حرب [الاستقلال]، ومنذ ذلك الحين دافعت عن نفسها وانتصرت في حروب أخرى. وقد أدرك ديفيد بن غوريون وقادة منظمات الدفاع عن الاستيطان اليهودي قبل قيام الدولة - وبعد ذلك قادة "جيش الدفاع الإسرائيلي" - خطورة التهديد الذي كانوا يواجهونه، مما أسفر عن وضع استراتيجية عمليات فريدة من نوعها وناجحة. وعلى الرغم من أنه لم يتم بتاتاً اعتبار هذه الاستراتيجية كخطة أمنية رسمية وملزمة، إلا أنها عادت بفائدة كبيرة على البلاد على مدى عقود.

ويدّعي العديد من المراقبين أن إسرائيل هي الدولة الأقوى في منطقتها. لكن في الواقع، لا يزال مبدأ "القليلون مقابل الكثيرون" ينطبق على وضعها هذا. ولطالما أدّى هذا الواقع الذي لا يتغير إلى دفع إسرائيل إلى تجنب خوض حروب مطوّلة وتركيز قوتها بدلاً من ذلك على قوة ضاربة احتياطية مهمتها نقل القتال بسرعة إلى أرض العدو وتحقيق النصر في أسرع وقت ممكن. وينطبق هذا المبدأ الشامل على الواقع اليوم أكثر من أي وقت مضى.

وفي العقود الأخيرة، فاقمت التهديدات الأمنية الجديدة تلك القديمة التي كانت محدقة بالدولة. وهذا ما حث إسرائيل على ابتكار أساليب للحفاظ على سلامة وقيم دولة يهودية آمنة وديمقراطية، بما يعود بالفائدة على جميع مواطنيها وعلى الشعب اليهودي ككل.

وبالإضافة إلى التهديدات المعروفة - التقليدية وغير التقليدية والتقليدية الفرعية - تبرز تهديدات من المجال السيبراني. ففي هذا الوقت، تواجه إسرائيل من جهة الشمال الشرقي [خطر] إعاة الظهور المحتمل لجبهة معادية، حيث تقود إيران تحالفاً من القوى المتطرفة ضدها. بالإضافة إلى ذلك تواجه إسرائيل تهديدات خارجية تهدف إلى الإضرار بشرعيتها الدولية. وبرزت تعقيدات جديدة في علاقتها مع مجتمع يهود الشتات، الذي لطالما شكّل عنصراً مهماً في بناء الأمن القومي ويجب أن يبقى كذلك في المستقبل.

ومع ذلك، تبرز تحديات أخرى على صعيد الخطاب السياسي، بالنظر إلى الأصوات التي تجادل ضد قيمة دولة يهودية ديمقراطية وتعمل ضدها. إن المناقشة العميقة حول القيم القومية والمبادرات والسلوك هي الوحيدة التي من شأنها تقوية إسرائيل كدولة يهودية آمنة وديمقراطية لم تعاني بعد هزيمة فعلية في زمن الحرب، وأن تكون أساساً لاستمرار مكانتها كوطن قومي للشعب اليهودي. وفي الوقت نفسه، يُعد تعزيز الروابط مع يهود الشتات، كما أُشير سابقاً، حاجة أساسية. فأمن إسرائيل القومي وقوتها يعتمدان على ذلك.

وحتى في ظل هذه التحديات الجديدة، بقيت المفاهيم الأساسية الأربعة للأمن القومي الإسرائيلي بارزة: الردع، والتفوق الاستخباراتي، والدفاع، والنصر. علاوةً على ذلك، يجب على الاستراتيجية الأمنية لإسرائيل أن تستند دائماً على فرضية انهيار قوة الردع التي تتمتع بها الدولة ومعاهدات السلام التي أبرمتها. لذلك، فإن القول اللاتيني المأثور "إذا أردت السلام، استعدّ للحرب" لا يزال قائماً. يجب على إسرائيل أن تحافظ على هوامش أمنية واسعة واستعداد مستمر لأي تصعيد محتمل خلال فترة زمنية قصيرة، للوفاء بمسؤوليتها المتمثلة بالدفاع عن الدولة وضمان وجودها والانتصار في كل حرب.

وتشكّل علاقة إسرائيل الخاصة بالولايات المتحدة مصدر قوة وركيزة أساسية لأمنها القومي من أجل تنسيق الاستراتيجية على الصعيد الدولي، بما في ذلك على الجبهتين الدبلوماسية والاقتصادية. ومن الأمور الأساسية

في هذه العلاقة توفير المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، بموجب مذكرة التفاهم المبرمة حالياً بين البلدين، والالتزام الأمريكي العميق بالحفاظ على الميزة النوعية لإسرائيل.

وأخيراً، فإن المهمة الدائمة لإسرائيل هي الاعتماد على الذات. ويستلزم ذلك بناء القدرات للدفاع عن الوطن بشكل مستقل، على أن تُستكمل بشراكات إقليمية ودولية، خاصة مع الولايات المتحدة. ويكتسي تثبيت مبدأ الاستقلالية أهمية خاصة بالنظر إلى النقاش الدائر مؤخراً حول [التوقيع على] اتفاق دفاعي محتمل مع الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن مثل هذا الاتفاق قد يبدو وأنه يحمل العديد من المزايا، إلا أنه يتطلّب دراسة متأنية للغاية، لا سيما فيما يتعلق بالتقييد الذي سيحمله دون شك لحرية إسرائيل. وهذا يعيد النقاش إلى مبدأ أن إسرائيل وحدها يمكن أن تكون مسؤولة عن أمنها.

لقد سعى هذا المستند إلى تقديم مقاربة أساسية لاستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي واستراتيجية كبرى لتعزيز الأمة. ويأمل الكاتبان في أن يؤدي ذلك إلى قيام حوار حول اعتماد استراتيجية أمنية رسمية، بما في ذلك مكونات سرية متعلقة بجوهر قوة إسرائيل. وبذلك يمكن لهذا المستند أن يكون مصدر إلهام للقادة المسؤولين عن مؤسسات الأمن، والتعليم، والمؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية في البلاد وأن يكون بمثابة بوصلة لتقوية إسرائيل كملاذ وطني قوي وآمن.

الملاحق

الملحق (أ). مفاهيم ومصطلحات الأمن القومي.

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والاحتجاجات: يُشار إليها في هذا المستند بشكل غير رسمي؛ على سبيل المثال، اعتبار حركة المقاطعة مجموعة جهود ترمي إلى إلحاق الضرر بدولة إسرائيل عبر الوسائل الاقتصادية، والثقافية، والأكاديمية، بشكل أساسي من خلال الترويج للمقاطعة واستهداف كيانات إسرائيلية أو مرتبطة بإسرائيل [بوسائل أخرى].

الدفاع: مجموعة من الإجراءات المستخدمة لمواجهة وتخفيف الأخطار التي تهدد أمن الأمة أو مواطنيها أو أصولها وفق مبدأ استخدام القوة.

نزع الشرعية: في هذه الحالة بالذات، مجموعة من الجهود عبر الوسائل الإيديولوجية لتقويض شرعية وجود إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي.

الردع: جهود ترمي إلى ثني أعداء الأمة عن مهاجمتها من خلال تعزيز القوة العسكرية والأمنية والاستعداد والرغبة في اتخاذ تدابير مختلفة لمواجهة نية العدو في انتهاك سيادة المواطنين وحياتهم اليومية وأمنهم.

التحذير المبكر: القدرة، من خلال وسائل الاستخبارات، على رصد دقيق لأي خطر وشيك يحدق بأمن الأمة أو مواطنيها أو أصولها.

بناء القوة. التخطيط لقوات الدولة وتطويرها في ضوء التحديات والتقييمات الأمنية.

التفوق الاستخباراتي: قدرات استخباراتية بإمكانها تحديد قدرات العدو ومعرفة نواياه لمهاجمة الدولة، لأغراض توفير التحذير المبكر، ودعم الإجراءات الدفاعية، وتمكين بناء القوة.

القرار العسكري: وضع تكتيكي أو عملياتي يتم فيه القضاء التام على القدرة القتالية للخصم وجلب قيادته إلى حالة من العجز أو الدمار المادي، مما يؤدي إلى استسلامه. يشار إليه أحياناً بـ "النصر الحاسم".

الأمن القومي: وضع يمكن فيه للدولة مواجهة التهديدات المحيطة بوجودها ومصالحها بفعالية في جميع الظروف المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، يشير إلى الجهود الوطنية العامة التي تبذلها الحكومة من أجل خلق وضع أمن وطني مرضٍ.

عقيدة الأمن القومي: مبادئ وقواعد تنبع من الظروف الأساسية التي تجد فيها الدولة نفسها، واحتياجاتها الأولية، وقيمها الراسخة. وهذه المبادئ جديرة بالملاحظة لثباتها النسبي على مر الزمن وتأثيرها الكبير على صياغة استراتيجية الأمن القومي.

أهداف الأمن القومي. في حالة إسرائيل، الحفاظ على الدولة وضمان تقدمها كدولة يهودية ديمقراطية في أرض إسرائيل وموطناً لليهود أينما كانوا.

سياسة الأمن القومي: الطريقة التي يتمّ فيها تطبيق استراتيجية الأمن القومي التي تنتهجها الحكومة القائمة. وهي تحدد أولويات سياسة الأمن القومي وأجندتها لتنفيذ الخطوات الملموسة اللازمة لتوفير الأمن لسكان البلاد.

موارد الأمن القومي: كافة الموارد الوطنية، بما فيها السياسية والأمنية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية.
استراتيجية الأمن القومي: نظرة الحكومة الحالية حول الأمن القومي، وتحديد نطاق الافتراضات التشغيلية [التي تنفذ على أساسها العمليات] الأساسية والتوافقية حول هذا الموضوع. وتتطلب رؤية طويلة الأمد استناداً إلى المصالح القومية الجوهرية.

القيم الوطنية: إعلان الدولة وخصائصها الرئيسية - تحديد هويتها ورؤيتها وسبب وجودها، وعلى نحو يعكس القاسم المشترك الثابت لجميع سكانها.

حرية التصرف السياسية والعسكرية. القدرة على العمل سياسياً وعسكرياً بطريقة مستقلة للحفاظ على أهداف الأمن القومي، لدولة إسرائيل في هذه الحالة.

المصالح الأمنية: المكونات العملياتية التي لا يمكن من دونها ضمان وجود أو حماية المصالح الحيوية للدولة.

الهوامش الأمنية. عند القيام بمخاطرة محسوبة، فإن [الهوامش الأمنية] هي الفاصل الذي يسمح لجهة فاعلة بمواجهة وضع ما وسط تدهور العملية السياسية أو انهيارها. البيئة الاستراتيجية: نطاق العمليات، داخلياً وخارجياً، الذي يؤثر على الأمن القومي.

النصر: تحقيق "جيش الدفاع الإسرائيلي" للأهداف التي حددتها الحكومة، إلى جانب قبول العدو القسري لشروط الدولة للتوصل إلى ترتيب ما أو لوقف إطلاق النار. ويتحقق ذلك عندما تستوعب قيادة العدو واقع أن استمرار المواجهة لن يساهم في عجزها عن تحقيق أي أهداف فحسب، بل سيؤدي بيقين مطلق إلى خسارة أصولها الأساسية، إلى درجة يصبح فيها البقاء السياسي والشخصي للقيادة على المحك.

المصالح الحيوية: المكونات الأساسية التي لا يمكن بدونها تحقيق الأهداف الوطنية.

الملحق (ب). معايير تحليل الأمن القومي

في مسائل السلام والأمن، يجب التمييز، على النحو التالي، بين السلام القانوني/الدبلوماسي وحالة السلام من منظور الاستراتيجية العسكرية:

- **السلام المستقر**: إنه السلام الحقيقي، الذي لا يتربص فيه أي تهديد أو خطر خفي - ولا يكون فيه العنف خياراً أو احتمالاً. إنه سلام يوفر الأمن.
- **السلام المحمي**: إنه وضع لا يزيل خطر وقوع حرب بين الدول. بدلاً من ذلك، يتطلب الحفاظ على القوة العسكرية استعداداً لتجدد الحرب. إن السلام القائم فقط على المعاهدات أو الاتفاقات - بالمقارنة مع السلام المستقر المذكور أعلاه - يرقى في الواقع إلى شكل مختلف من المواجهة.

من ناحية أخرى، تتألف **القوة العسكرية الوطنية** من العوامل التالية:

- الأكثر أهمية، الوقائع الجيواستراتيجية الرئيسية
- حرية تصرف وعمليات مطلقة ومؤكدة استناداً إلى اعتبارات عسكرية وأمنية رداً على أي تهديد أو خطر معيّن، بارز أو محتمل، قائم أو ممكن
- قاعدة الموارد الوطنية المضمونة لتعزيز الأمن
- المكوّنات العسكرية مثل العقيدة، والوحدات المنظمة، والعناصر المدربة، والخبرة، والأسلحة
- قدرة الدولة على الصمود، ومقدرتها على التحمل، واستعدادها، بما في ذلك من جانب القيادة، على المثابرة والاستمرار في ظل ظروف الحرب الصعبة

يتطلب تقييم القدرة العسكرية أيضاً الاعتراف بحدودها. وبالتالي، ترسم المبادئ العريضة التالية معالم مهمة ضمان الوجود الوطني والمصالح الحيوية:

- الجيش هو مكوّن واحد فقط من القوة الأمنية الوطنية الشاملة.
- الجيش ليس قادراً على كل شيء، وتعتمد قدرته على أداء دوره المحدد والاضطلاع بمهامه على الإبداع وضمان - على المستوى السياسي الوطني - ظروف كافية في الميدان، أولاً وقبل كل شيء على صعيد الجغرافيا (على سبيل المثال، حدود يمكن الدفاع عنها).
- **الافتراضات التشغيلية الأساسية الخاصة بالأمن القومي:** يتمثل الأساس الوحيد لبناء استراتيجية سياسية خاصة بالأمن القومي بما يلي - انهيار أي اتفاق أو معاهدة قائمة، وانهيار قوة الردع بكاملها، وتَحَقُّق التهديد المرجعي.
- **"إذا أردت السلام، فاستعدّ للحرب"**: هذا القول المأثور، المترجم من اللاتينية، يعني الاستعداد المقنع لضمان الحفاظ على المصالح الوطنية الحيوية. إنه الضمان الأكثر موثوقية، أو الوحيد، لإنشاء قوة ردع والحفاظ عليها لمنع الحرب.

تقوم حرية العمل العسكري والسياسي على ما يلي:

- **الاعتماد على الذات**: يشير هذا المفهوم إلى قدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها بقواتها الخاصة مع إنشاء مجموعة من خيارات التحرك والحفاظ عليها.

- **الردع والتفوق الاستخباراتي والدفاع والنصر:** يشير ذلك إلى استراتيجية الردع الشاملة التي تعتمدها إسرائيل للدفاع عن مصالحها الحيوية القائمة على تحقيق النصر كتجسيد واضح للقوة الوطنية. ويتوقف هذا النصر على الإنذار المبكر باندلاع حرب من مصادر المخابرات، وقدرة مستدامة على الدفاع الوطني الشامل، ومنع العدو من تحقيق أهدافه، وبالتالي ضمان حرية التصرف لتطوير الدولة واتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة.
- **الحفاظ على الهوامش الأمنية.** يتطلب الإعداد السليم للحرب تصنيف الترتيبات الأمنية التي تنشئ تنازلات أمنية مقبولة؛ وتخصيص الموارد على النحو الأمثل نظراً إلى قيود الميزانية؛ ووضع الأولويات الوطنية على أساس الاتفاقات السياسية. كما تسمح الهوامش الأمنية بمخاطر محسوبة على طريق السلام. وعندما يجازف طرف ما بمثل هذه المخاطر، تتيح الهوامش الأمنية التعامل مع الأوضاع القائمة عند تدهور العملية السياسية أو انهيارها.

الملحق (ج). رسوم بيانية

الرسم البياني 1: مستندات الأمن القومي لإسرائيل

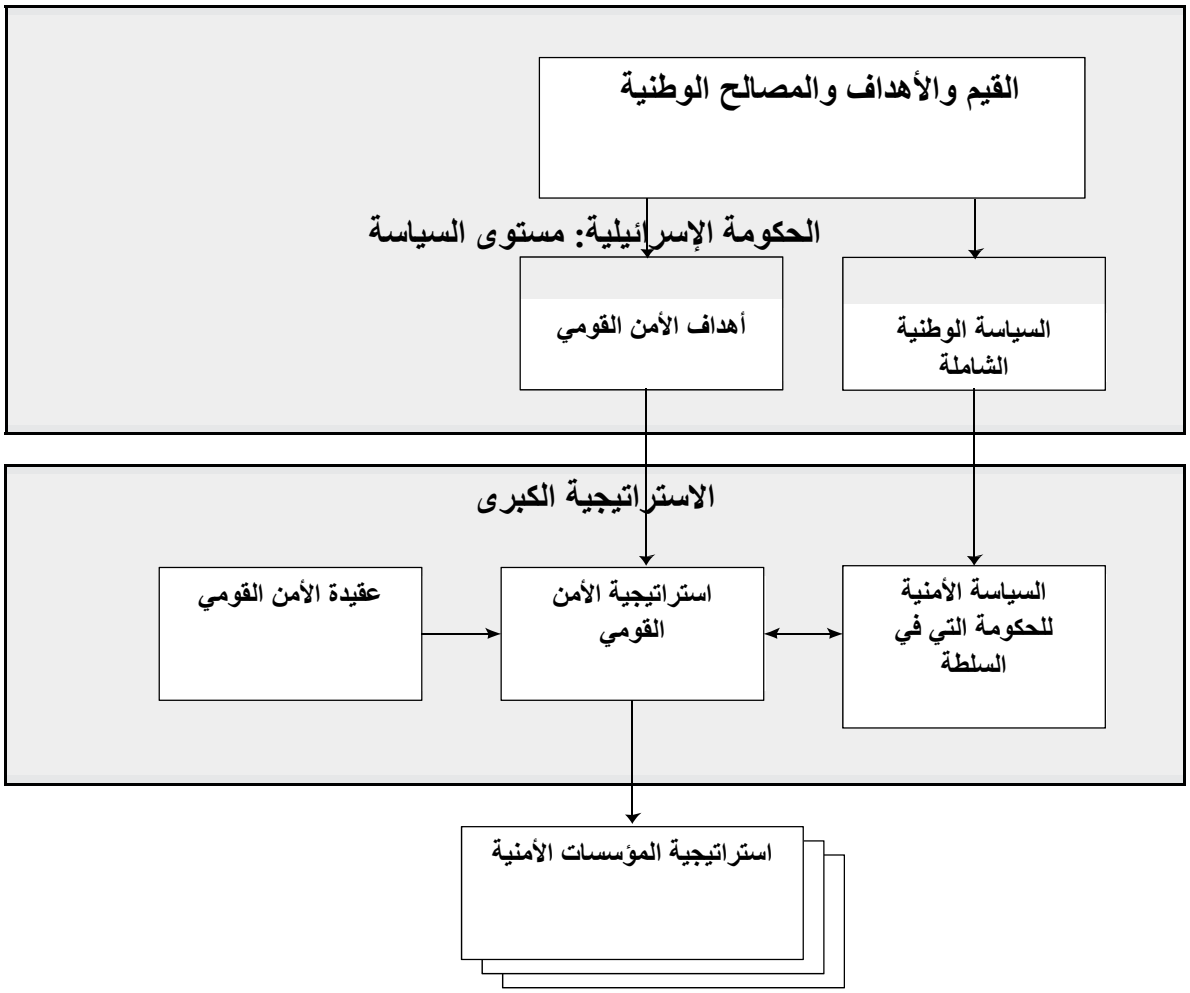

الرسم البياني 2: مستندات "جيش الدفاع الإسرائيلي"

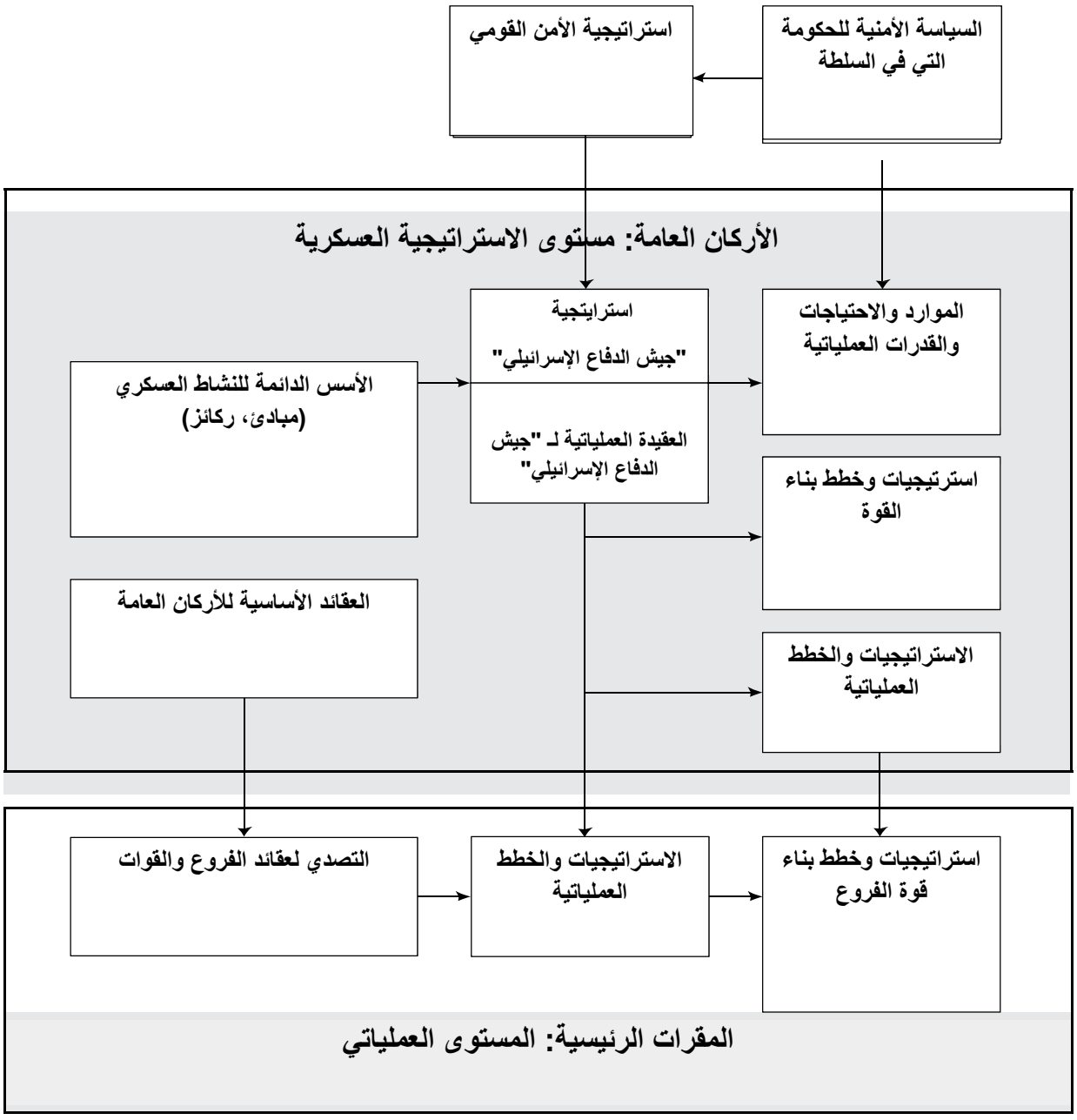

الرسم البياني 3: مؤسسة الأمن القومي الإسرائيلي

يجب بناء جميع المؤسسات الدفاعية بطريقة تسمح لها بتأدية المهام المخصصة لها. يُظهر الرسم البياني أدناه تركيبة الجيش

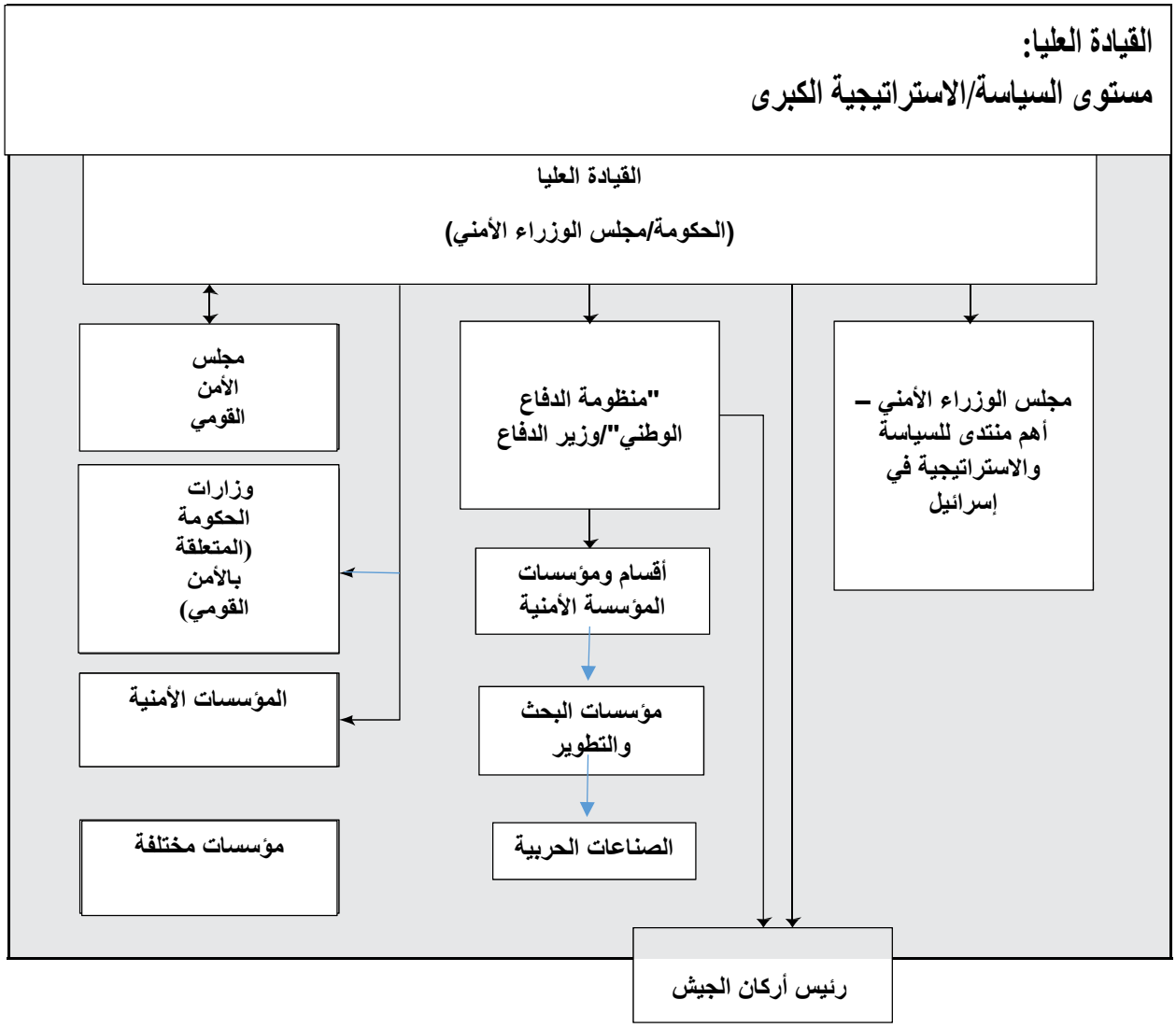

الرسم البياني 4: المنظومة العسكرية الإسرائيلية

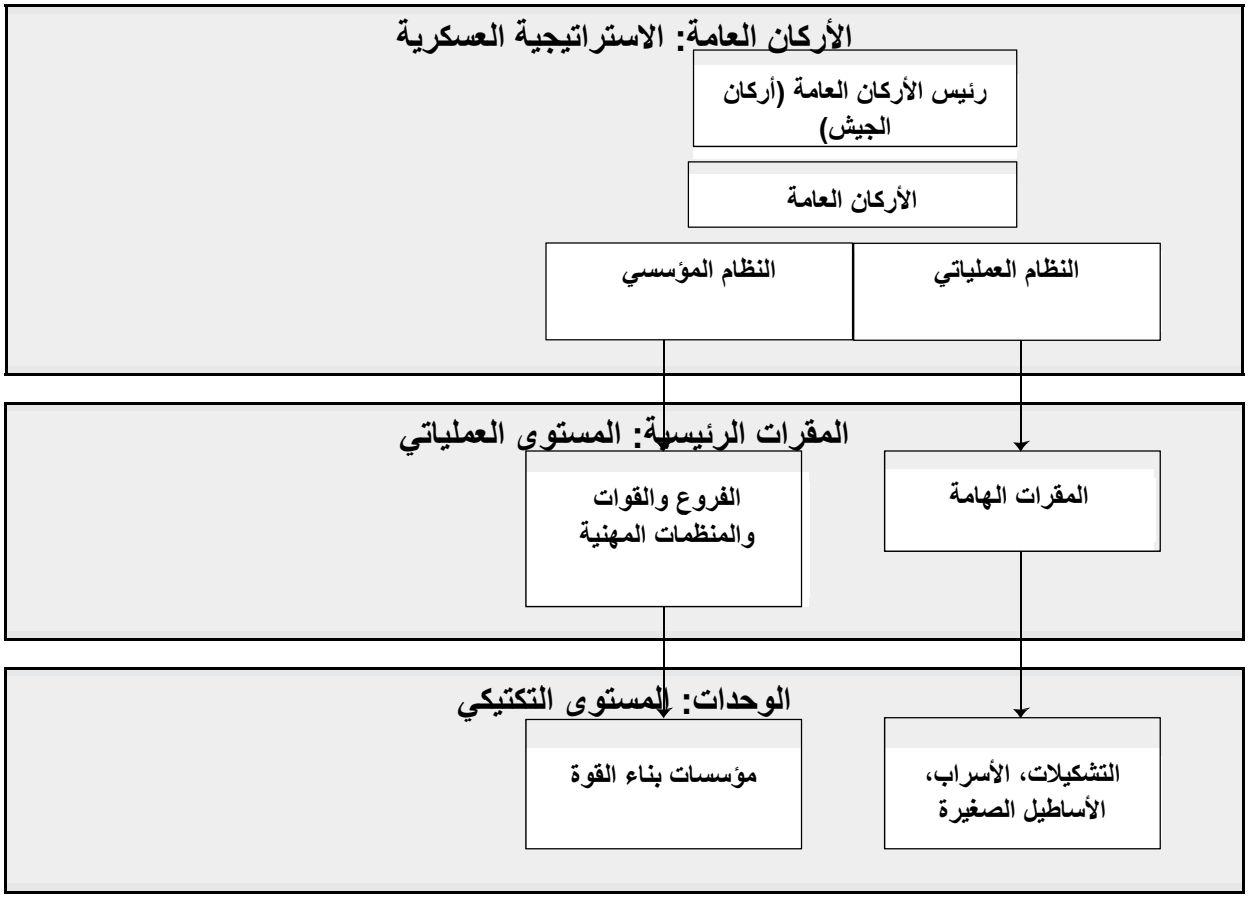

الكاتبان

الفريق (متقاعد) **غادي آيزنكوت،** شغل منصب رئيس الأركان العامة لـ "جيش الدفاع الإسرائيلي" في الفترة 2014 - 2019. وكان مؤخراً زميل عسكري في معهد واشنطن.

العقيد (احتياط) **غابي سيبوني** هو زميل أبحاث أقدم في "معهد دراسات الأمن القومي"، حيث يدير برامج "الشؤون العسكرية والاستراتيجية والأمن السيبراني". وهو أيضاً مؤسس ورئيس تحرير مجلة "الألكترونيات، الاستخبارات والأمن".